جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

العملية التكاملية الاقتصادية في منطقة جنوب المتوسط

دراسة حالة السوق العربية المشتركة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية : دراسات متوسطية

من إعداد الطالبتين:

توام مليكة

حاليش لتيسيا

تحت إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

لجنة المناقشة:

أ. واري .... رئيسا

أ. عمرون محمد ..... مشرفا مقرّرا

أ. نكسة ..... عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

وبعد قوله تعالى:"لئن شكرتم لأزيدنكم..""

بعد قوله صلّى الله عليه وسلم:""...ومن لايشكر الناس لا يشكر الله..""

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ عمرون ملحد على قبوله الإشراف علينا لإنجاز هذه المذكرة و على توجيهاته و نصائحه القيمة...

والشكر الخالص والامتنان الكبير والمسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة عنوان المذكرة ، كما نتقدم بخالص الشكر وأسمى عبارات الاحترام لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري الذي ساهموا بتأطرينا خلال المشوار الدراسي.

إلى أفراد أسرة تمام وأفراد أسرة حاليش... الذين كانوا سندا و عونا لنا في إنجاز هذه المذكرة...

إلى كل أساتذتنا الأفاضل.....

إلى كل من علمنا حرفا...أو أهدانا كلمة...أو ساعدنا على كتابة أسطر هذه المذكرة...

إهداء

إلى النبع الذي لم يعرف الجفاف يوما وظل يمدني بالحب والحنان والأخلاق والتربية ولا أم سواها أمي الغالية، أمنى أن يحفظها الله لي ويطيل في عمرها والتي من أجلها أدعو الله أن يجل كل أيامها ورودا وأن يعتز قدرها وينير دربها ويرزقها الصحة والهناء.

الى روح والدي الكريم راجية المولى عزل وجل أن يتغمده بواسع رحمته وعظيم مغفرته وفسيح جنانه.

مليكة

إهداء

أهدي هذا العمل لأغلى الناس في الوجود
وأعزهما خلق الله
أتمنى أن يحفظهما الله لي طول العمر .

إلي ما لا يمكن للكلمات أن توفى حقهما.

إلي من لا يمكن للأرقام أن تحصي
فضائلهما.

إلي والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلي خطيبي العزيز الذي قدم لي الكثير
من العون.

ليتيسيا

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعملية التكاملية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي وشروط تحقيقه.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعملية التكاملية

المطلب الأول: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة

المطلب الثاني: النظرية الفيدرالية

المطلب الثالث: نظرية الاتصالات

الفصل الثاني: واقع العملية التكاملية في جنوب المتوسط

المبحث الأول: البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: موقع البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكا للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: منطقة جنوب المتوسط

المطلب الأول: الموقع والأهمية لمنطقة جنوب المتوسط

المطلب الثاني: محدّدات ومعوقات التكامل الاقتصادي في جنوب المتوسط.

المطلب الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي (مجلس التعاون الخليجي)

الفصل الثالث: السوق العربية المشتركة نموذج للعملية التكاملية في منطقة جنوب المتوسط

المبحث الأول: نشأة السوق العربية المشتركة ودوافعها

المطلب الأول: نشأة ودوافع تأسيس السوق العربية المشتركة

المطلب الثاني: أهداف وأهمية السوق العربية المشتركة

المبحث الثاني: معوقات وآليات تفعيل السوق العربية المشتركة

المطلب الأول: معوقات السوق العربية المشتركة

المطلب الثاني: آليات تفعيل السوق العربية المشتركة

الخـــــــــــــــــــــــــــــــاتمة

مقدمة

شهد العالم نوعا من التغيير في طبيعة العلاقات بين الدول التي كانت تتصرف بمفردها ولكن في ظل عجزها عن الاستجابة للتحديات و المخاطر المحيطة بها، أستوجب اللجوء للدول المحيطة، للعمل المشترك و التصدي لهذه التحديات، وفي ظل توسع مجالات التهديدات المختلفة و العولمة التي لها إيجابيات كثيرة و هذا لم يمنع من سلبياتها على الدول الضعيفة، فالتصدي لها ضرورة حتمية، و كل هذه العوامل كانت محفزة و دافعا للأفراد لتوجيه سلوكهم و سلوك مجتمعهم بغية توفير السلم والأمن و كل هذه المؤشرات كانت وراء بداية ظهور التكتلات و التجمعات بين الدول التي تشترك في الإقليم و هي خاصية أساسية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تعمل من خلاله الدول على تقوية التبادلات و التعاملات في ما بينها و خلق مناطق التبادل الحر والاستجابة للمنافسة التي تفرض عليها و التصدي للمخاطر المشتركة، فظهور التكتلات و التجمعات الإقليمية خلق نوعا من الطمأنينة داخل الدول المندمجة فيه و ساهمت في التصدي لمختلف الرهانات المشتركة، كما عملت في داخله الدول القوية على سد فراغ الدول الضعيفة التي تنقصها مقومات البقاء و الاستمرار و ذلك وفقا لوضعها الاقتصادي و السياسي.

فالدول العربية التي تعرف بنضالها السياسي المشترك بدأت عندها فكرة التكامل في الستينيات في الوقت الذي لم تستكمل فيها بعض الدول استقلالها و لكن مع مرور الزمن تراجعت فكرة التكامل في السبعينيات لتشهد عودتها مرة أخرى نهاية الثمانينات صاحبت بروز العامل الاقتصادي المؤثر في العلاقات الدولية وتصاعد العملاق الأوروبي الذي كانت بداياته مجرد سوق مشتركة في الستينيات، فتشكل الوحدة العربية كانت بين خمسة دول تتوفر على كل مقومات الوحدة، إلا أنها كلما سارت خطوة للأمام واجهتها عراقيل في العمل المشترك، و في ظل الرهانات الأمنية و تصاعد الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية، والتنافس الأوروبي الأمريكي الذي أثر سلبا في مسار التكامل الاقتصادي العربي و الذي أجهض بناءه أصبحت المنطقة بأكملها تخبط في مشاكل و عوائق تعرقل مسارها الوحدوي.

- أهمية الموضوع:

- تنبع أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد الظواهر التي برزت في العلاقات بين الدول و التي مست الدول العربية وفي الوقت الذي تعددت الدراسات التي تناولت الموضوع

إلا أن تجدد الأحداث، و التغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية، تتيح للباحثين إعداد دراسات جديدة.

_ كون المنطقة تعيش حالة من اللاإستقرار نظرا للأحداث التي عرفتها و ظهور تهديدات جديدة، و من هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في محاولة التعرف على التجربة التكاملية العربية والتي تتمثل في السوق العربية المشتركة و التطرق لدراسة العراقيل التي تقف أمام مسارها التكاملي وتوقع مستقبلها في ظل التهديدات الراهنة .

- **أسباب إختيار الموضوع:**

✓ **المبررات الموضوعية:**

_ تتمثل في كون المنطقة العربية عرفت تجربة تكاملية، إلا أنها غير فعالة نظرا للعراقيل التي صادفتها و عجز هذه الدول عن تجاوزها لتحقيق الأهداف المنشودة، في الوقت الذي نجحت التجارب الأخرى.

✓ **المبرارات الذاتية:**

_يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع كون بلدنا ينتمي إلى المنطقة المتوسطة عامة وعلى الدول العربية خاصة عامة التي شهدت عدة تحديات في السنوات الأخيرة، خاصة المتعلقة بمختلف التحولات السياسية والأمنية ما خلق جو من التنافر بين الدول العربية مقابل التعامل مع أوروبا والولايات المتحدة.

_ كما أن هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصنا الدراسات المتوسطية ما يجعلنا نحاول فهم التفاعلات التي تشهدها المنطقة و الوصول إلى نتائج تساعدنا في إبراز معوقات جنوب –جنوب.

- **الدراسات السابقة:**

لقد إعتمدنا في دراستنا على بعض المراجع التي تناولت الموضوع و نذكر منها:

1- كتاب صبيحة بخوش، تحت عنوان اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007، (دار الحامد للنشر و التوزيع: عمان،2010) حيث تطرق فيه إلى التجربة التكاملية المغاربية خاصة في شقها الإقتصادي و السياسي و كذا مسار العملية التكاملية منذ نشأتها، كما أشار إلى معوقات العملية التكاملية التي تقف أمام نجاح المسار التكاملي.

2- كتاب حسين بوقارة، تحت عنوان إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي،(دار هومة للنشر: الجزائر، 2010) حيث تطرق إلى أبرز الإشكاليات التي تعيق مسار التطور الطبيعي للإتحاد المغاربي و الأخطار و التحديات التي تواجه مشروع الدولة القطرية في المغرب العربي.

3- مذكرة ماجستير لرقية بلقاسمي تحت عنوان: التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010-2011.) حيث تناولت فيه التجربة التكاملية المغاربية و التوقف على أهم العراقيل التي تواجهه، كما قدمت حلولا لإعادة تفعيل العملية التكاملية بين بلدان المغرب العربي.

4- مذكرة ماجستير لفتيحة شيخ، تحت عنوان: الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007-2008) حيث تناولت فيه عملية الاندماج الإقتصادي المغاربي والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة و التنافس الأجنبي في المنطقة.

- **أهداف الدراسة:**

✓ **الأهداف العلمية:**يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز مفهوم التكامل و أهدافه و شروطه، وأهم المنظورات التي تناولت المفهوم مع التوقف عند نشأتها وتطورها و الانتقادات الموجهة لها.

- عرض أولى بدايات و تطور فكرة إنشاء التجربة التكاملية العربية مرورا بمراحلها وتحديد مختلف محطاتها الرئيسية، و الرهانات التي عرقلت نجاحها داخليا و خارجيا ودورها في تحديد مسقبل تجربة السوق العربية المشتركة.

✓ **الأهداف العملية:** - جلب أنظار الباحثين في المنطقة العربية من أجل إيجاد تصورات مشتركة وتخطيط إستراتيجي لإتحاد يلعب دورا مركزيا في المنطقة و تحقيق وحدة شعوبها و التصدي لمختلف القضايا الراهنة.

- **الإشكالية:**

تبرز الإشكالية من خلال التكامل العربي الذي يميزه التنافر و التباعد بين وحداته و اهتمامها بالعمل القطري ما يقف عائقا أمام إستكمال الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة،و هذا في ظل تزايد التهديدات ومطالب شعوب المنطقة في الوحدة.

و عليه فالإشكالية المطروحة تتمثل في:

- **كيف يمكن النهوض بتجربة السوق العربية المشتركة في الأوضاع الراهنة في المنطقة؟**

من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مفهوم التكامل و ما هي أهم النظريات المفسرة له؟.

2- ما مدى تأثير العوامل الداخلية على سيرورة السوق العربية المشتركة؟.

3- كيف يمكن رفع المعوقات التي تواجه تطور السوق العربية المشتركة؟

- **الفرضيات:**

1- كلما زاد تقارب الأهداف والرؤى بين الدول العربية كلما أدى إلى الإهتمام المشترك بالعمل الوحدوي العربي.

2- توافر الارادات السياسية والمصالح المشتركة تعزز فرص نجاح السوق العربية المشتركة

3- ضعف العامل الخارجي المساند للسوق العربية المشتركة يضعف من نجاح السوق العربية المشتركة.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الإطار الزمني:**

يمتد الإطار الزمني لدراستنا المتمثلة في التجربة التكاملية العربية في ظل التهديدات و التحديات من سنة 1992 إلى سنة 2017 حيث ركزنا على هذه الفترة نظرا للحركية الكبيرة التي شهدتها المنطقة خاصة في الجانب الأمني والسياسي.

✓ **الإطار المكاني:**

تم التركيز على المنطقة العربية التي تمثل محور دراستنا، و كذا جوارها الجغرافي المحيط بالمنطقة.

- **مناهج الدراسة:**

✓ **المنهج التاريخي المقارن:**

إعتمدنا على هذا المنهج من أجل دراسة التطور التاريخي لتجربة السوق العربية المشتركة منذ بداياتها،و المقارنة بين الفترات التي مر بها، حيث يساعدنا المنهج التاريخي المقارن في عرض النشأة و سرد الأحداث و إستنباط المعاني للإستفادة منها مستقبلا.

✓ **المنهج الإستقرائي :**

إعتمدنا هذا المنهج من أجل استقراء مختلف القضايا والعراقيل و التحديات التي تواجه التجربة التكاملية في المنطقة العربية ،واستقراء النتائج المترتبة عليها التي أثرت على الدول العربية بصفة خاصة وعمل الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة بصفة عامة

- **تقسيم الدراسة:**

لقد تم تقسيم دراستنا لموضوع التجربة التكاملية المغاربية: التهديدات و التحديات إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:**

تحت عنوان الإطار المفاهيمي للعملية التكاملية الاقتصادية ، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي و الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب تناولنا فيهم مفهوم التكامل و المفاهيم المرتبطة به و أهداف التكامل وشروطه. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مراحل العملية التكاملية من خلال مطلبين أين تم التطرق من خلالهما الى العملية التكاملية على المستويين السياسي والاقتصادي، أما المبحث الثالث فيه تمت دراسة النظريات المفسرة للتكامل من خلال ثلاث مطالب تناولت هذه النظريات المختلفة.

- **الفصل الثاني:**تحت عنوان واقع التكامل في منطقة جنوب المتوسط، حيث قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول البحر الأبيض المتوسط من خلال مطلبين أين تمت الإشارة فيهما للإطار الجغرافي والأهمية الجيوبوليتيكية للحوض المتوسط، أما المبحث الثاني فتمت فيه دراسة منطقة جنوب المتوسط بمطلبين تناولنا فيهما الموقع والأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب المتوسط و العراقيل التي صادفت العملية التكاملية الاقتصادية.

-**الفصل الثالث:**تحت عنوان السوق العربية نموذج للعملية التكاملية في منطقة جنوب المتوسط، حيث قسم الفصل الى مبحثين وكل مبحث الى مطلبين، فنجد المبحث الأول تمت فيه دراسة السوق العربية المشتركة من حيث التاريخ والدوافع والأهداف في مطلبين، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه من خلال مطلبين الى تحديات ومعوقات وآفاق مستقبل السوق العربية المشتركة.

مقدمة الفصل:

يعد موضوع التكامل والاندماج الاقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي، الموضوع الأبرز والهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية خاصة وأن ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشار كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البنية الدولية.

المبحث الأول: مفهوم العملية التكاملية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين و الاقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج"، على الرغم من أن الثانية أعمق و مرحلة متقدة عن الأولى.

و يترجمون كلمة intégration باللغة الأجنبية إلى المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية complémentarité، بينما المصطلح الثاني يقابله intégration، و على هذا الأساس كثيرا ما يتلقى الدارس صعوبة كبيرة عند محاولة تحديد المفاهيم و تحليل عناصرها، و عليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الإقتصادية الحالية في البيئة الدولية[1].

[1] صبيحة بخوش،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**، عمان، د ار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،2010،ص، 37.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم التكامل والملاحظ أنه لم يتم الاتفاق على تعريف واحد وموحد، و بناءا على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية و الاصطلاحية على النحو التالي:

1- إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية: تعني التكميل و التمام، و يبرز المفهوم في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالي :

-توحيد أو تجميع الأجزاء في كل.

-يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر.

-عملية ربط الأجزاء المنفصلة و تجميعها و إضافة بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل.[1]

و في القواميس العربية يرد المفهوم بمعنى مماثل، ففي القاموس العصري بمعنى تكميل أو تتميم، و في المورد جاء بمعني توحيد، و في المصباح المنير جاء بمعنى "يقال كملا الشيء إذا تمت أجزاءه و كملت محاسنه".

و هذه التعاريف في مجملها لا تبتعد كثيرا عن تعبير "جمع الأطراف في كل"، اي جمع العناصر و الوحدات من أجل خلق مجموعة متكاملة[2].

2- التعريف الاصطلاحي للتكامل :

تعددت التعريفات الخاصة بالتكامل، هذا يعود لإستحواذ هذا الأخير على اهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية و العلوم الإجتماعية الأخرى و وفقا لطبيعة الموضوع سنعتمد على جانبين في التعريف و هما على النحو التالي :

الجانب الإقتصادي :

تعرف الموسوعة السياسية التكامل الإقتصادي على أنه ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف

[1]- اسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987، ص،13.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق،ص 39.

الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية و التنموية فهو إتجاه المشاريع الإقتصادية نحو تكبير حجمها للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير[1].

–أما علماء الإقتصاد فقد قدّموا عدة تعاريف لهذا المصطلح و التي سنتطرق لمجموعة منها فيما يلي :

ب– جان تنبرجى « J.Tinbergen » : يعرف التكامل على أساس إحتواءه على جانبين سلبي و ايجابي، حيث يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء و إستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال[2].

أ– غونار ميردال G.Myrdal : يرى الإقتصادي ميردال أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[3].

و بهذا فهو يرى ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية إنتقال عوامل الإنتاج.

ب– بيلا باليسا B.Ballessa : يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية و حالة في آن واحد، و المراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، و التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول

[1] .صبيحة بخوش، لمرجع سابق ،ص 5.

[2]. محمد سمير عياد، **التكامل الدولي، دراسة في النظريات و التجارب**، الجزائر ،شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط1 ،2013،ص 17.

[3] المرجع نفسه

قومية مختلفة. و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية للدول الأطراف[1].

ت- **فاجدا VAJDA** فقد ميز بين نوعين من التكامل التجاري وهما:"التكامل من خلال الإنتاج والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الانتاجية، الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها ؟؟؟؟؟ ضمن الحدود الوطنية الى المستوى الاقليمي"

*التكامل من خلال السوق والذي يكفل إمكانية الدول المنتجة داخل نطاق المجتمع التكاملي دون عائق.

*أما عبد الغني عماد فهو يعرف التكامل بأنه:"جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي، يهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفصيلية " فهو يؤكد على ضرورة وجود عناصر مشتركة بين الدول التي تقرّر التكامل فيما بينها وما يمكن أن تستهدفه من التعاريف الاقتصادية السابقة أنها تتفق حول مسائل مشتركة لايمكن الاختلاف فيها، يمكن إيجازها فيما يلي:

- التكامل هو نتاج تفاعل اجتماعي واقتصادي للدول الأعضاء.

يأخذ التكامل الى توحيد السياسات الاقتصادية للدول المعنية عن طرق تحرير الإنتاج من رؤوس الأموال، السلع والخدمات، اليد العاملة والاستثمارات...الخ...

و من خلال ما سبق نستنتج أن التكامل الإقتصادي يعني القضاء التدريجي على الوجيز بين عدد من الدول وصولا إلى إقامة فضاء إقتصادي متجانس و علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح إقتصادية متبادلة تعود بالفائدة على كل الأطراف من خلال تأثيراته الملائمة على الإنتاج و الإستهلاك و على تحسين الرفاه، و بصورة عامة على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

[1] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة**، الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2014، ص 16 .

في علم السياسة:

ينظر إلى التكامل في جانبه السياسي إلى تلك العمليات التي تهدف إلى تطوير العلاقات بين الدول و خلق أشكال جديدة مشتركة من المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

أ- ارنست هاس « Ernest Haas » :يعرف التكامل بأنه تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدولة القومية[1].

ب- كارل دويتش « Karl Deutsh » :

يعتبر دويتش التكامل عملية و حالة، فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا و هو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب على ذلك تحقيق الإستقرار و الأمن و السلم.

هذا الرأي التوفيقي لدويتش يوضح لنا أن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة)، و القاعدي (الجماهير، الرأي العام)[2].

ت-دافيد ميتراني D.Metrany :

هو نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي و التقني في مستويات متعددة وتكثيف و توزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة و خلق ظروف جديدة[3].و ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذه التعاريف، هو أن التكامل عملية موضوعية و موجهة للتكيف المتبادل للبنى الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية لدولتين أو أكثر نحو

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق،ص 20.

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007،ص 240.

1 محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 14.

2 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 272.

نظام متجانس أو متوافق بتحويلها إلى مركبات دولية لتوفير الزمن و رفع الإنتاجية بما يخدم أطرافا في هذه العملية.

و التكامل عملية موضوعية، يعني أنها تتم وفق أسس و قواعد منطقية و بناء على مبررات حقيقية، و كون التكامل عملية موجهة بمعنى أنها تسيير وفق جهاز مؤسساتي وحكومي، أما التكيف المتبادل فيعني إعادة هيكلة البنى ذات الصلة بالجانب الذي تمتد إليه عملية التكامل سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، أما نظام متجانس أو متوافق فيكمن في خلق وحدة جديدة في النظام الإقليمي أو الدولي[2]

المطلب الثاني: مفاهيم مشابهة للتكامل:

تختلف معايير التمييز بين الظواهر التكاملية وغيرها ومن ثمة اختلاف تسميتها بمصطلحات معينة مثل :تعاون، وحدة، تكامل، اعتماد متبادل،اندماج، تنسيق، اتفاقية، تحالف، شراكة...الخ.

1- الإندماج :

الإندماج ليس عملية بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد و الشمول و المرحلية و أن أثارها تتجاوز الجانب الإقتصادي لتؤثر في الجانب السياسي و الإجتماعي و الإندماج بوصفه عملية يمر بمرحلتين :

- مرحلة خارجية : تتمثل في جمع العناصر اللازمة لإنشاء الكل.
- مرحلة داخلية : مهمتها جعل هذا الكل القائم متماسكا أكثر فأكر.

و على هذا النحو يمكن تعريف الإندماج على أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بالمرحلة الخارجية لتقارب يجعل و حدتين أو عدة وحدات لا تشكل سوى وحدة واحدة.

و يمكن القول بأن الإندماج هو مرحلة متطورة و متقدمة من عملية التكامل، و تمثل نتائج وخلاصة المسار التكاملي[1].

2- التحالف :

يختلف التحالف عن التكامل في الشكل و المحتوى، فالموسوعة السياسية تعرفه على أنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب، و هي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أية مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى[2].

التحالف أيضا هو عبارة عن اتفاق دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة، فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسيا أو إقتصاديا

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق،ص 23.

[2] عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**،لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ج1،ص 691 .

أو عسكريا موجه نحو وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف.

قد يكون للدول المتحالفة أهداف و مصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة، و تحدد طبيعة و استمرارية هذه المصلحة المشتركة وجود التحالف و قوته، إذن إن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف، إذن فدوافع قيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي[1].

و يختلف التحالف عن التكامل لكونه حالة بسيطة في المسار التكاملي، و يخضع لظروف محددة و أهداف محددة، و للتحالف مدلول أمني فهو محدود في الزمان و المجال، و بزوال أسبابه يزول[2].

3- التعاون:

يعتبر التعاون أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول في إطار إقليمي أو دولي، كما يتخذ شكل تنظيم إقليمي كصيغة بديلة للتكامل الإقليمي خاصة في التجمعات التي تؤكد على الحفاظ على استقلال أعضاءها، و التعاون يجري من خلال ترتيبات مؤقتة أو دائمة. و التكامل يختلف عن مجرد التعاون البسيط الذي يعني الإحتفاظ باستقلال الدول المشاركة و لا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، و مع ذلك فالتعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية و هي التكامل[3].

كما يمكن تحديد الفرق بين التكامل و التعاون في الكيف و الكم، فإذا كان الهدف من التعاون هو مجرد التخفيف من أثر العقبات و المشاكل القائمة في العلاقات الدولية، بمعنى تسهيل عملية التبادل الدولي، فإن التكامل يتضمن إزالة هذه العقبات و حل المشاكل من أجل تعميق العلاقات بين الدول و خلق كيان جديد[4].

---

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر، سلسلة دراسات دولية، دار هومة ،ط3، 2008، ص 12.

[2] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 20.

[3] المرجع نفسه ،ص 19.

[4] محمد غربي ، مرجع سابق ،ص 20.

4- التنسيق:

هو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات و تشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، و هذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز وحدوي سابق، على عملية التنسيق، على عكس التكامل وينصب على ميدان محدد، و يكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا[1].

إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز و وجودها سابق على عملية التنسيق عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة و مؤسسات جديدة.

5- الاتفاقيات الثنائية:

تعتبر الاتفاقيات الثنائية كخطوة أولى و حل مرحلي قبل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التعاون و التكامل بين مجموعة من الدول، و قد انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية.

و هي تعتبر أقل درجة من التكامل من حيث المزايا لأن التكامل يحوي عدد أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل.

و تحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب و المزايا، فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها و القضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول[2].

و تعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها، أتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية ،يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى و طالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدول الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا، و من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي :

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر و للآجال الطويلة.

[1] حسين بوقارة ،مرجع سابق، ص 13.

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 21.

- تنظيم التجارة استيراد و تصديرا.

كما أن تعدد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي و قطاعات الاقتصاد المختلفة و ذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا وعلى البطالة و معدلات التشغيل[1].

6- الشراكة:

تم إستعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، و في هذا الإطار يقترح بونسن B.Ponson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة لهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف و الشراكة و التكامل، فيعتبر دوساج P.Dussage و قارين B.Garrette أن التكامل هو زوال المؤسسة المعينة لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة،أما في التحالف و الشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف و المصالح الخاصة و تقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[2].

و بناء على ذلك فالشراكة تعني تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة معينة و بصفة مشتركة تحقيقا للمصالح و الأهداف المشتركة و ذلك بمحافظة كل منها على استقلاليتها.

7- الاعتماد المتبادل:

الإعتمادية بباسطة هي وجود إثنان أو أكثر من الوحدات تعتمد الواحدة على الأخرى[3]. فالاعتماد المتبادل هو حاجة الأفراد و المؤسسات أو الدول إلى تبادل المساعدات والخدمات فيما بينهم، و عادة ما يستخدم هذا المصطلح تمييزا عن التبعية التي تعني ضمنيا أن بعض

---

[1] رابح فضيلة، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995_1996، ص ص، 9،10.

[2] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 21.

[3] محمد سمير عياد، مرجع سابق ، ص 22.

الدول و المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى تكون هذه الأخيرة غير معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها، بل هي مكتفية ذاتيا[1].

8- الوحدة:

عبارة عن ذوبان دول التكامل في بعضها وظهور شخصية دولية جديدة على أنقاضها . أما التكامل فيشهد نوعا من الصراع بين قوانين التكامل والقانون الداخلي للدول الداخلة في المشروع التكاملي.

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق ، ص 55.

المطلب الثالث: أهداف التكامل

تتعدد أهداف التكامل التي تتعدى الأهداف الإقتصادية إلى الأهداف الإستراتيجية والسياسية و الأمنية و اعتبارا لهذا سنتناول أهداف التكامل في مجموعتين، و هما: الأهداف الإقتصادية و الأهداف السياسية و الأمنية.

1- الأهداف الاقتصادية:

جل التجارب التكاملية تهدف في جانبها الإقتصادي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

أ- القوة الإقتصادية :

تاريخيا تعتبر القوة الإقتصادية من بين الأهداف الأساسية التي يراد تحقيقها من وراء أية محاولة تكامل، فالتاريخ يؤكد على أساس أن الدول الصغيرة، أو حتى في بعض الأحيان الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن منافسة القوى العظمى، و عليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى[1].

ب-توسيع حجم السوق :

يعمل التكامل الإقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، و بذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر و منه خلق صناعات جديدة إستجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، و بالتالي إتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لإنفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها.[2]

ت-تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة و بين العالم الخارجي:

فكلما قويت الدولة إقتصاديا بفضل التكامل ، كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الإحتكارية، و التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالتكامل الإقتصادي يعطي

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق،ص 20.

[2]- خيرية صادق، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتجياته المرتقبة مستقبلا،**

الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل.

ث- الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة :

و ذالك على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة خاصة الدول التي تعاني قصورا في الكثير من الموارد اللازمة للتمنية. و تشير التجارب المختلفة إلى أن هذا الهدف تأثر بمدى و مواقع وفرة العوامل المتحكمة في النشاط الإقتصادي و خاصة رؤوس الأموال و المعرفة التكنولوجية[1]. كما يعمل التكامل الإقتصادي على :

تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، و يسمح بإستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج ، و هذا يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، و لأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها و بالإعتماد على إمكانياتها المالية والمادية و البشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل.

إضافة إلى الإمكانيات الواسعة التي يتيحها التكامل الإقتصادي من أجل إزالة العقبات الكثيرة، ليست فقط الخارجية الطابع، بل و الداخلية أيضا التي تقضى على طريق التصنيع و بالأخص العوامل المضادة لقيام المشروعات الصناعية الحديثة في كثير من البلدان النامية، حيث تتميز هذه المشروعات بضخامة الحجم كما هو معلوم، و تكون تكاليف بنائها كبيرة جدا[2].

الأهداف السياسية و الأمنية:

يهدف التكامل بإعتباره تعبير عن موقف جماعي مستمد من عدة دول، من أجل تحقيق مصالحها و حل مشاكلها السياسة و الأمنية و التي تتخلص في ما يلي :

أ- تعزيز الروابط السياسية :

يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول و إشاعة أجواء الثقة و التفاهم المتبادل و حسن الجوار، و الإستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات

---

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم الإقتصادية، 2006-2007، ص، ص 52،53.

[2] دليلة عارف، **التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية: اتجاهاته و تناقضاته**،لبنان: دار الطليعة ،ص 33

تجارية و إقتصادية متوازية التي تحقق مصالح الدول الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع و الأجواء، السياسية على المستويين المحلي و الإقليمي. و كلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل أشواطا أبعد كلما أصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة.

ب – تعزيز القوة السياسية :

في ظل نظام القطبية الثنائية لا يمكن للدول الصغيرة و المتشتتة أن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية، و على العكس من ذلك فإنها تصبح مستهدفه من قبل القوى العظمى، و هذا سيؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة و يجعلها ضحية نظام القطبية الثنائية، و عليه يصبح التكامل في هذه الحالة عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية، و هذا كذلك ينطبق حتى على موازين القوي الجهوية[1].

ث –الدفاع الخارجي :

ينظر للتكامل الإقليمي على أنه أداة تستطيع الدول من خلاله أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، بمعنى أن التعدي على أحد دول هذا التكتل يعد تعديا على كل الدول المكونة للتكامل[2].

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص، ص 20 ، 21 .

[2] دليلة عارف، مرجع سابق،ص 36.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعملية التكاملية:

نظرا للأهمية التي تعود على العمليات التكاملية في حل القضايا و المشاكل المشتركة بين الدول و حتى و إن تباينت مجالاتها، فهناك عدة إتجاهات نظرية ساهمت في تفسير دوافع اللجوء إلى التكامل و أهميته و من بينها النظرية الدستورية و الاتصالية و الوظيفية، وصولا إلى النظرية الوظيفية الجديدة و ذلك من نهاية الخمسينات إلى منتصف الثمانينات،و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث:

المطلب الأول: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة

النظرية الوظيفية

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية الى إلقاء الضوء على مدى إفلاس المدارس الفكرية التي شغلت نفسها بقضايا الحرب والسلام في العالم، فقد اتضح من ناحية أن الأفكار الخاصة بتوازن القوى والتحالفات الدولية التي ركزت على التسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول القومية ، لا يمكن أن تقضي تلقائيا ال تحقيق السلم والأمن الدوليين وفي الوقت نفسه أثبتت تجربة عصبة الأمم فشل الأفكار المتعلقة بالأمن الجماعي وزعزعت الثقة في المنظمات التي يغلب عليها الطابع السياسي.

كان من هنا البدء في البحث عن الطريق للوصول الى وسيلة لتجاوز إطار الدولة القومية والالتفاف حول فكرة السيادة التي اعتبرت مسؤولة الى حد كبير من اشتعال الحروب ونشر الدمار في العالم، قد تجسد هذه المجهود النظري من خلال المدرسة الوظيفية الأصلية ومنهجها لتحقيق السلام العالمي والتي أرسى دعائمها "دافيد ميتراني AVID MITRANY "[1]

أ- الأصل و المرتكزات

حظيت النظرية الوظيفية باهتمام كبير من قبل الكثير من المتخصصين في مجال العلاقات الدولية في الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية[2].

و قد برزت الدراسات الوظيفية بشكلها القديم و الحديث في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية، و حركة الاندماج و التكامل بين الوحدات السياسية المختلفة وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين، بأن الدولة القومية لم تعد قدرة على الوفاء بالتزامات شعبها و احتياجاتها المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا[3].

---

[1]- رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، أطروحة ماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011،ص،32.

[2] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 77.

[3]عمر ابراهيم العفاس،**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ليبيا ،دار الكتب الوطنية ، 2008، ص 106.

و بكون النظرية الوظيفية التي ترجع إلى العلوم البيولوجية التي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ثم إلى حقل الدراسات الأنتروبولجيا، ثم إلى حقل الدراسات السياسية ففي الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين، كانت الوظيفة هي الحل المقترح لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية[1].

فقد قدم دفيد متراني، أحد رواد النظرية الوظيفية، المقاربة الوظيفية على أنها بديل من أشكال الاندماج السياسي و الدستوري، فالوظيفة هي الفكرة القائلة إن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعاطي مع المشكلات الخاصة العابرة لحدود الوطن، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمال أن النجاح في الترتيبات الوظيفية المتخذة سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة من ضمن لآية دائمة التوسع، و في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، طرح هذا التوقع نتيجة الإعتراف بأن الحكومات تواجه مسؤولية متزايدة في تأمين رفاه مواطنيها، و هذه مسؤولية لا يمكن أن تقوم بها و هي في حالة عزلة[2].

كما ترتكز على الأمل القائم إنه إذ ما بدأت الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية مع إعطائها تفويضا محددا بالتعامل مع المشكلات التي تضم إجماعا واسعا فيما يتعلق بالحاجة إلى التعاون من أجلها، فيمكن القول أن الوظيفية هي البديل الاقتصادي و الاجتماعي لمفهوم إعانية المعاصر و الذي يستخدم في سياق الاندماج الأوروبي، و هي فكرة تقول أن القرارات السياسية يجب أن تُتخذ على أدنى درجات التنظيم المناسبة بشكل أفضل لمن يتأثرون بها مباشرة[3].

فمنه يمكن تلخيص أهم مرتكزات النظرية الوظيفية فيما يلي :

---

[1] مارتن غريفيريش و تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ،2008، ص 459.

[2] مرجع نفسه،ص 160.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع**، الجزائر: دار طليلة: 2010، ص 25.

- ينهي الوظيفيون إلى ضرورة تحويل الإهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية و التي تقوم أساس على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية للبشرية كلها. يرى "نورمان أنجل Norman Angell" أن الفرد في ظل النظام الدولي الذي يكون أساسه الدولة القومية المستقلة، و يحصر بين هدفين متناقضين : الهدف الأول يرتبط بانتماء الفرد لدولة القومية المستقلة و التي تدفعه للدفاع عن سمعتها و شرفها ومصالحها، أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق الحاجات الإنسانية والسيطرة التي لا يمكن للدولة القومية تحقيقها في بعض الحالات بسبب ضعف إمكانياتها في هذا المجال.

- ترتكز النظرة الوظيفية على مبدأ التعاون الذي يبدأ من جوانب السياسة الدنيا المتمثلة في المسائل الاقتصادية و التقنية و الاجتماعية و الفنية، و التي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية و قضايا الأمن القومي و قضايا ذات أهمية إيديولوجية و رمزية[1].

ب-أهم الانتقادات الموجهة للوظيفة

-لم يأخذ "متراني" بعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول و في قوتها و في إمكانياتها، و في التركيبة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدولة، ولم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة فالدور الذي تلعبه دول قوية كالولايات المتحدة ليس نفس الدور الذي تتخذه التشاد كدولة ضعيفة و من خلال المشاكل الناجمة عن هذا الاختلاف في الأدوار[2].

فهنا يمكن القول أن النظرية الوظيفية ذات مثالية مطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا و الذي يتعارض مع الواقع بحيث أن كل سلطة سياسية تقسم قضاياها على أساس رؤيتها و بالنظر لمعطيات و مقاييس تختلف من دولة لأخرى[3].

- إن الوظيفيون التقليديون لم ينطلقوا من الواقع الدولي من خلال تقسيمهم السياسات إلى سياسة دنيا و سياسات عليا، و هنا تظهر مثاليتهم و صعوبة فصل النشاطات

[1] عبد الوهاب بن خليف ،مرجع سابق،ص 28.

[2] حسين بوقارة ،ص 48.

[3] محمد سمير عياد ، مرجع سابق، ص 86.

الإقتصادية والإجتماعية عن السياسة بحيث يوجد العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تعميمها على الجانب السياسي.

–قضية تحويل الولاءات من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة، أضحت عملية صعبة و مستحيلة، فرفع تكوين العديد من المنظمات الدولية، فإن النزعة القويمة والوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية كان أقوى بكثير من أي مؤشر، آخر في العلاقات الدولية[1].

–حسب النظرية الوظيفية تستند أن المنظمات الدولية وظيفية متخصصة يكون نتيجة لوجود نشاط أو وظيفة الإنسانية جمعاء، و من أجل إنجاح المنظمات الدولية في أداء نشاطها لا يجب تقيدها بقواعد قانونية جامدة، و بطرق و أنماط تسيير وإدارة محددة سابق، فطبيعة الوظيفية هي التي تعدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها.

–إقامة مجتمع دولي سالم و هذا عن طريق التعاون، و يسير عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق، لأنه يعمل هذا التعاون بخلف شبكة مكثفة من المصالح والنشاطات و الاعتماد المتداخلة و المتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية.

النظرية الوظيفية الجديدة

تعد الوظيفة الجديدة امتداد ورد فعل للوظيفة الأصلية في آن واحد، فكلاهما يعتمد في دراسة للظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي الاستقرائي الذي يدرس هذه الظاهرة انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها، و من خصوصياتها إلى عمومياتها[2].

و تزامنت نشأة الوظيفة الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية منذ الخمسينات لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية. كما إعتبرت الفصل بين السياسات العليا و السياسات الدنيا أمر غير ممكن عمليا، لأن إنشاء الجماعة الأوربية للفحم و الصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا كانت نتيجة عن إرادة سياسية في البلدين.[3]

[1] عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق، ص 29.

[2] عبد الناصر جندلي ،مرجع سابق، ص 245.

[3] محمد سمير عياد ، مرجع سابق، ص ص، 87 ، 88.

كما قدم "ارنست هاس" في تلك الفترة (50) إسهاما علميا معدلا لنظرية ميتراني في الوظيفة، حيث اعتبر "هاس" أين السياسات ذات الطبيعة الجدلية الأكثر ديمومة، التي تبدأ من المصالح المتقاسمة في مجالا الرفاهية الإقتصادية ستحدث في النهاية تأسيس سلطة فوق قومية بصرف النظر عن رغبات الفاعلين الأفراد.

و قد إفترضت وظيفية "هاس" أن المصالح الذاتية الإقتصادية تملك أهمية أكثر من التعهدات السياسية و أن النتائج غير مقصودة وضع القرارات المتزايدة كانت أكثر تأثيرا في إحداث التكامل من تلك المتعلقة بالسلوك المقصود و من بناء الخطط الكبيرة.

بالإضافة إلى إسهامات العديد من المنظرين الذي ينتمون للوظيفة الجديدة أمثال ايتزني « AMITAT ETZIONI »و كارل دويتش Karl Dewetch و جوزيف ناي J.N،

ليون ليدنبرغ LEONR LINDERG و غيرهم، و تمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة المتكاملة و خاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفة الجديدة، بزعامة "أرنست هاس" الإطار الفكري و النظري للمجموعة الأوربية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمة لخدمة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية[1].

و من بين ركائز الوظيفية الجديدة هي أنه تتمكن من وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة و الإشراف و التسيير المشترك، فإننا بذلك قد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية و مسار التكامل، بجلب الاهتمام و مشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح داخل الدول الوطنية المستقلة.

أ- **المركزات النظرية للوظيفية الجديدة:** إعتمادها على التكامل الجهوي عوضا من التكامل في إيطار الدولي، فأصحاب هذه النظرية يرون بأن محاولة الجمع بين عدد كبير من الدول التي تختلف من الناحية الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية يعد أمر مستحيل، لذا فالنظرية ركزت على التكامل الجهوي في مناطق جغرافية معينة، و التي توجد فيها مجموعة من الشروط لعملية التكامل.

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص ص، 57 ، 58 .

كما يتفق أغلب منظري النظرية الوظيفية الجديدة، على أن من أهم الشروط الأساسية للتكامل الدول الدولي هو التجانس الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول المعنية بالتكامل[1] .و من أهم المنطلقات الأساسية للوظيفية الجديدة أن كل مستجدات أو قضايا جديدة في إيطار الخطوة التكاملية يتطلب حلها من خلال خطوات تكاملية أخرى إلى غاية الوصول إلى إنظمام بنيوي كلي. بالإضافة إلى أن الوظيفية الجديدة تنطلق من فكرة أساسية هي أن العملية التكاملية ترتبط بوجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، إذ يكون التوجه نحو التكامل ناتجا عن تفاعل القوى السياسية داخل المجتمع.و سوف نتطرق إلى أهم أفكار المنظرين في هذه النظرية :

كارل دوينش : ساهم كثيرا في تأسيس و تطوير الوظيفية الجديدة، حيث ركزت غالبية الدراسات على مفهوم التكامل الجهوي لاسيما تجربة التكامل في أوروبا الغربية.

فجاء بعد "إرنست هاس" ليطور ما جاء به" كارل دويتش"، حيث لقب بأب الوظيفية الجديدة، حيث برز في مجال التكامل حسب المنهج الوظيفي للنظرية الوظيفية الجديدة.

منه أشتهر "بروست روسيت"" Brost Rossit" بالنموذج التجريبي الكمي الذي يعتمد على التحليل الكمي للظواهر التكاملية، و يحاول إيجاد مقياس متفق عليه لقياس هذه الكميات، و قد استعمل "رويست" مناهج رياضية بأخذه لمجموعة من هذه المتغيرات وصنفها حسب تلاقي الدول فيما بينها، و وضع عدة تحاليل للمتغيرات بالنسبة لعدد من الفرضيات[2].

-أهم الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة

-إن الإرادة السياسية لعبت دور هام من دور جماعات المصالح و هنا يمكن القول أن جلُّ منظّري الوظيفية الجديدة أهملوا الدور القيادي الذي من الممكن أن تقوم به القيادات الوطنية و السلطات الحكومية.

- عملية إعادة توزيع ميزان الاستفادة لم تحقق من خلال مسار عملية التكامل في أوربا و كما هو معروف في السياسة الزراعية الموحدة CAP حققت فوائد كبيرة لفرنسا، و

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص29 .

[2] المرجع نفسه، ص 30 .

هذا على حساب بقية الدول الأخرى، فهذا ما دفع ببعض الدول إلى معارضة هذه السياسة والقيام ببعض الإجراءات الردعية[1].

- إهمال موضوع الصراع الذي يلعب دور في التكامل أو الوحدة على الرغم أي أن دارسي التكامل أهملوا موضوع الصراع في حين ركزوا دراستي الصراع على دوره في التكامل[2].

- لم تثبت دائما صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الإنتشار و إنما يمكن أن تحدث إشكالية إذ تفاقمت المشاكل في قطاع معين، ما قد تِؤدي إلى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية.

-أما ايتزوني يرى أن العصرنة هي شرط بنيوي لأي تجربة تكامل لذلك فإن الدول المتخلفة لها حظوظ ضئيلة في التكامل، و في الوقت الذي يتفق فيه ايزوني مع سابقيه في كون المجتمعات التعددية الغربية تشكل الأرضية المناسبة للتكامل.

-و منه فحسب كافة منظري التكامل و الاندماج الدوليين فإن ميكانيزمات التكامل الضرورية تساعد على نجاح العملية التكاملية كالقطاع الحيوي و النخب و الانتشار[3].

- أما جوزاف ناي، فقد انتقد كل من هاس و ايتزوني واهنا مشاركتها بالمبسطة و المحدودة المجال إذ ركزت في مجملها على تجربة السوق الأوروبي المشتركة، و نظرا لتأثيرها على التجربة التكاملية في إفريقيا الشرقية توصل إلى فرضية أساسية، و هي أن التفريق بين السياسة العليا و الدنيا لا أساس له من الصحة، كما انتقد عملية التسيس التدريجي[4].

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 77.

[2] المرجع نفسه،ص 78.

[3] محمد سمير عياد،مرجع سابق،ص 95.

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق،ص 77.

المطلب الثاني: النظرية الفيدرالية

تعتبر نظرية الفيدرالية واحدة من نظريات التكامل التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الكثير من المختصين في مجالات علمية عدة و على نحو خاص في مجال العلاقات الدولية والقانون العام، كما لاقت أيضا ممارسات فعلية تطيق في بعض الدول التي انتهجت الأسلوب الفيدرالي في تشكيل أنظمة حكمها[1]. و ينظر إلى الفيدرالية في أدبيات التكامل باعتبارها إنتاجا نهائيا و لا باعتبارها عمليها أفضت للوصول إلى حالة التكامل و الاندماج و على هذا النحو تظهر الفيدرالية و كأنها نموذجا قبل الدخول في المشروع الفيدرالي[2].

تمزج الفيدرالية بين الوصف و التوصيف في التأكيد على أن الوصول إلى صياغة الجماعة السياسة يتم عن طريق الإجراءات الدستورية الرسمية، و تعتبر الفيدرالية على أن إنشاء مؤسسات فيدرالية التي تشمل القوات العسكرية، الشرطة، النظام القانوني، كما يستلزم اللغة أو الثقافة أو الجوار الجغرافي فقط. و لكنهم أي الأفراد يعيشون في دول منفصلة[3].

و من الناحية التاريخية يمكن القول أن هناك اتحادات قديمة يمكن أن نصفها من ناحية الشكل و المضمون، كاتحادات فيدرالية كما هو الحال للاتحادات السويسرية، ثم الجهورية الفيدرالية لألمانيا، و رغم وجود هذه التجارب تبقى التجربة الأمريكية التي تقترب بدستور مكتوب تعتبر كأول تجربة لإتحاد فيدرالي وفقا للمتغيرات و لشروط التي أصبحت تحمن هذه النظرية[4].

أ- أهداف الاتحاد الفيدرالي :

الوصول إلى إيجاد إطار سياسي مركزي أو فيدرالي يكون مركز الثقل في السلطة، فهذا بالتنسيق مع الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، البرازيل و كندا، الاتحاد السوفيتي.

---

[1] عمر ابراهيم العفاس،**مرجع سابق**، ص 67.

[2] المرجع نفسه،ص68.

[3] المرجع نفسه،ص 69 .

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 36.

- توسيع مجالات الحرية لتمثل الاعتراف بالأطراف الأخرى داخل المجتمع سواء كأفراد أو جماعات أو العمل على توسع مجال الاتحاد أو المجتمع.

- يعتبر المنهج الفدرالي الملائم للدول الصغرى التي تتشابه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسي، فهذه الطريقة تمكن هذه الدول الصغيرة من تحقيق مجموعة من الأهداف التي يستحيل تحقيقا عن خراج الاتحاد الفيدرالي. و من بينها القضاء على النزاعات، و الخلافات بينها و تكون نوع من الأمن الجماعي.

- تحقيق قوة اقتصادية و سياسية هامة تمكن الدول الأعضاء من القضاء على مجموعة من المشاكل الداخلية، كما تمكنها من مواجهة العالم الخارجي.

- توفر إتحاد فيدرالي ، في ظل توفر الإرادة السياسية تتطلب استعداد وحدات الاتحاد للتنازل عن جزء من اختصاصها لصالح الأجهزة الفيدرالية، و لا يوجد على مستوى القاعدة الشعبية التي تملك وسائل قوة ضغط على القيادات السياسية مما يدفع من جهة نحو التوحيد، و من جهة أخرى يجعل عملية التراجع مستحلية[1].

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 41.

المطلب الثالث: نظرية الاتصالات

ارتبطت نظرية الاتصالات بكارل دويتش، و هي المدرسة الثانية المفسرة للتكامل حيث ساهم دويتش بدراسة ميزة تضمنت خبرات تكامل و إنفصال جماعات سياسية في أوروبا و أمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الاتصالات في توضيح ظاهرة التكامل[1].

كما تعبر المدرسة الثانية في دراسة التكامل تتمثل في التطبيق المباشر بما يعرف بنظرية الاتصالات التي ارتبطت بشكل عام بأدبيات "كارل دويتش" الذي يساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت تكامل و إنصاف لجماعات سياسية مستفيدا، بمدخل الاحتمالات في توضيح معالم ظاهرة التكامل، و قد حاول كارل دويتش و زميله سيدني بول، من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة التكامل في دول أوروبا الغربية أن يوضح الشروط الأكثر ضرورة من أجل المحافظة على التكامل السياسي[2].

كما يركز مدخل الاتصالات على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشر الأكثر تناسبا من غيره من المؤشرات . كما يقوم على الإفتراض بان درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة و مقاسية بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم، و عن طريق التركيز على المبادلات بين وحدات مختلف يمكن إحراز قياسات يُنظر إليها كمعايير توضح معالم إمكانية التكامل و أحواله الحقيقية[3].

1-أهمية الاتصال :

للإتصال أهمية في عالمنا اليوم في الوقت الذي يشهد فيه التطور التقني و التكنولوجي عدة تطورات و من بينها:

- **ثورة المعلومات :**

ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائم من المعرفة في أشكال تخصصات و لعنات عديدة، و الذي أمكن السيطرة عليه و الاستفادة منه.

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 97.

[2] عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق،ص، 87.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

- **ثورة وسائل الاتصال :**

المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مرورا بالتلفيزيون و النصوص المتلفزة و الأقمار الصناعية و الألياف البصرية.

- **ثورة الحاسبات الالكترونية:**

و التي توغلت في كل مناحي الحياة و امتزجت بكل وسائل الاتصال و اندمجت معها الملاحظ أن ثرة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع صورة تكنولوجيا المعلومات و تضاعف الإنتاج الفكرة في مختلفة المجالات، و ظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة، و استخدام التكنولوجيا الاحتمالية كمساندة مؤسسات المعلومات و دفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحل الموقع الذي كانت تحدثه الآلة في المجتمع الصناعي وهذه الظاهرة غير مسبوقة في تطورها.

و يقول في هذا الصدد "ألفين توفلر" : أن الانتقال من اقتصاديات تعتمد على القوى العضلية إلى اقتصاديات تعتمد على القوة الذهنية، ترافق انطلاق قوة سياسية جديدة بعمليات صرف كاسحة و حالة تفتح[1].

أ-أهم ركائز النظرية الاتصالية :

إن التكامل بالنسبة للطرح الذي أبداه أصاب مدرسة الاتصالات تطلب إبراز علاقات بين الدول و لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها، بل بدلا من ذلك تملك الوحدات السياسة إحساس ذهنيا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بيمهم. هذا الشعور يمثلك قوة كافية تجعل من توقعات التغيير السلمي أمرا مؤلفا بينها، هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بالمعنى السالف الذكر عبر قنوات الاتصال بين الشعوب و الحكومات.

و قد رأى الاتصاليون أن هناك جماعة أمنية موحدة و هي التي تتألف من نوعين أوأكثر من كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق، و امتزجوا في وحدة سياسية واسعة وخضعوا لحكومة مشتركة، و هناك جماعة آمنة متعددة و هي التي تجمع دولتين أو أكثر ترتبط بعلاقات قوية بحيث يسود لديها الإحساس بعدم إمكانية قيام حرب بينها.

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص ص 99 ، 100.

ب-أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الاتصالية :

تعتبر نظرية الاتصالات من أكثر نظريات التكامل إثارة للجدل من حيث درجة القياس و الثقة في التنبؤ.

زيادة حجم الاتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي و بين المجتمعات السياسة الداخلية، و بين المجتمعات السياسة المختلفة قد تحدث على نحو مكثف و ذلك لا يوجد ما يؤكد أن ذلك يقضي إلى حدوث حالة تكامل، و ربما يرجع ضعف هذه النظرية أداة قياس فليست الرسالة البريدية و عدم المكالمات الهاتفية تؤدي إلى نشوء حالة التكامل[1]، إذن من الصعوبة معرفة المتغير التابع و المتغير المستقل.

[1] عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 99.

خلاصة الفصل:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، يستدعي التطرق للمفاهيم كأدوات للقراءة تساعد على تشكيل زاوية للفهم و التشخيص، كذا إعتماد مختلف التصورات النظرية على شكل أطر تحليلية، فالتكامل يعتبر عملية تدريجية ومستمرة ،تنتقل من حالة التجزئة إلى حالة التعاون و التكامل في ما بين الدول وصولا إلى الإندماج، الذي يعتبر أقصى مراحل التكامل،حيث تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق أهداف إقتصادية،إنمائية و أهداف سياسية و أمنية،مستجيبة من خلال ذلك للتحولات الدولية التي تؤثر فيها، كما ظهر إهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لظاهرة التكامل، و من أهمها النظرية الوظيفية بشقيها القديم و الجديد، إلى جانب الفيدرالية والإتصالية التي تناولناها في هذا الفصل و ذلك تفاديا لتقييد دراستنا بتصور أحد هذه النظريات دون الأخرى.

مقدمة الفصل:

إن فكرة الوحدة المتوسطية ليست وليدة الثمانينات، بل هي راسخة في أعماق تاريخ المنطقة، إذ ترجع الأصول التاريخية للوحدة و التكامل المتوسطي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار، و لقد استشعرت دول جنوب المتوسط منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام إتحاد وتكامل اقتصادي، و أنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادى في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤّمن عواقبها، لذلك سعت دول المنطقة بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء و إثبات سيادتها داخليا و خارجيا، من خلال الدخول في مشروع العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن.

و في هذا الفصل سنركز على واقع التكامل في منطقة جنوب المتوسط، و سنقسم الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى الحوض الأبيض المتوسط و ذلك بعرض الإطار الجغرافي و التاريخي للبحر في المطلب الأول إلى جانب الأهمية الجيوبوليتكية للحوض في المطلب الثاني.

كما نتطرق إلى منطقة جنوب المتوسط في المبحث الثاني، من الموقع والأهمية للمنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية في المطلب الأول ثم يتم التطرق إلى محددات ومعوقات التكامل الاقتصادي للمنطقة هذا في المطلب الثاني.أما في المبحث الثالث فسوف يتم التطرق الى تجربة التكامل لدول الخليج العربي من خلال المطالب والتي تناولت نشأة مجلس تعاون دول الخليج كذلك الأهداف التي سطرها الى جانب الانجازات والمعيقات.

المبحث الأول: البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: موقع البحر الأبيض المتوسط

- **أبعاد تسمية البحر المتوسط:**

يعتبر الجغرافي **أورلاندو ريبيرو Orlando Ribero** المتوسط بحر واسع وسط أراضي أوروبا و آسيا و إفريقيا.مهد لحضارات يوحدها التاريخ تقسمها الجغرافيا بحر كان يبدو للغربيين و الأفارقة الشماليين كمركز للعالم بالرغم من أن العالم يشكل كتلة واحدة.[1] فالبحر المتوسط لم تكن منطقة مغلقة منذ القدم حيث مثل نقطة التقاء القارات (أسيا أوروبا ،إفريقيا) لذا اكتسب أهمية إستراتيجية في موقعه الذي سمح بكون المنطقة اكثر من ممر إستراتيجي للنفط من الخليج و شمال إفريقيا و الربط مع ذلك بمخاوف و مصالح خصوصا الأوربية.[2] البحر المتوسط اسم متداول منذ القدم يعود الى النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي عندما أطلقه **سولينوس Solinus** ويعني بذلك البحر الذي يتوسط أراضي الإمبراطورية الرومانية و ذلك عندما هيمنت على كل الأراضي المطلة على البحر المتوسط,كما عرف بتسميات عديدة مع تعدد الحضارات و الثقافات فقد أطلق المصريون عليه تسمية "**الأخضر الكبير**" و سماه الرومان "**بحرنا**" **(Mare nostrum) ، و البحر المقدس** و **بحر فلسطين** عند العبرانيين **و البحر الأبيض** عند الأتراك.

تقدر مساحة البحر المتوسط بحوالي 2.5 مليون كلم^2 تقسم الى حوضين كبيرين هما الحوض الشرقي بمساحة 1.65 مليون كلم^2 ، و الحوض الغربي بمساحة 0.85 مليون كلم^2.ولإعتبارات جيوستراتيجية و جيوبولتيكية هناك من يقسمه الى ثلاثة أحواض :الحوض الشرقي ، والحوض الغربي و حوض أوسط و لكن من الشائع هو التقسيم الأول الذي يقوم على معطيات جيولوجية.[3]

---

[1]–ليندة عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ، (ب.ب.ن) ، دار إبن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص .33.

[2] Abdenoor Benantar , «**The Role of the USA in the Mediterranean , What Role Does the USA play in the Mediterranean ?** », Med 2009 ,P.40

*سولينيوس(Julius solinus) هو جغرافي روماني القرن الثالث الميلادي.

[3] Yves Lacoste, Géopolitique **de la Méditerranée** ,Paris : Armand colin , 2009.P.17 .

بالنسبة للجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط فهو يشكل تقريبا نصف مساحة الجزء الشرقي أي حوالي 0.85 كلم^2 بحيث يمتد من الخط الجيولوجي بين تونس و صقلية إلى غاية مضيق جبل طارق.[1] و يمكن الحديث عن ضفتين:

أ- شمال المتوسط الغربي "القوس اللاتيني" :

إن أوروبا لا تعدو أن تكون شبه جزيرة كبيرة بحيث تتفرع إلى جزر صغرى يحدها شمالا و غربا المحيط الأطلسي و المتجمد الشمالي أما جنوبا فالبحر المتوسط و شرقا فإندماج أوروبا بكتلة أوراسيا القارية.و يمكن تقسيم القارة الأوروبية إلى عدد من المجموعات الإقليمية، أوروبا الوسطى الغربية، أوروبا الشمالية و أوروبا الجنوبية.[2] و يحوي شمالا المتوسط الغربي المعني بالدراسة دول القوس اللاتيني ، فرنسا ، ايطاليا ، إسبانيا ، البرتغال و مالطا ، إذ تعتبر هذه الدول جزءا حيويا من الاتحاد الأوربي ، إستراتيجيا و جيوسياسيا و أمنيا.[3]

تحمل الضفة الشمالية للمتوسط الغربي مقومات عديدة و خصوصا انتماءها للإتحاد الأوربي الذي يشكل من الناحية الاقتصادية أحد أهم الأقطاب العالمية كأول قوة تجارية و ثاني قوة اقتصادية و امتلاك لأكبر البنوك العالمية و شركات التأمين .[4]

يمتلك الإتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي خاصة أن معظم دول الإتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية.و يعترف أستاذ العلوم السياسية الامريكي و صاحب نظرية صدام الحضارات **صامويل هنتغتون (Samual p. Huntington)** بأن إذ ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة ، فإنها بسكانها و ثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها و قدراتها العسكرية ، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي و العشرين.

---

[1]- **البحر الأبيض المتوسط** ، **قمة الحضارة** ، نقلا عن موقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 2016/06/12، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

[2]-مريم الجميلي صدام ، **لإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009 ، ص ص.13-14.

[3]- فايز محمد العيسوي ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 ، ص. 238.

[4] - هاني عبد الرحيم العزيزي ، **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسية** ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2005، ص .236 .

كما تناول **بول كندي (Paul Kennedy)**في كتابه القوى العظمى :التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري ، بحيث قال أن أوروبا ستكون في القرن الحادي و العشرين قوة عالمية عظمة باعتبار أن المجموعة الأوروبية لديها من الحجم و الثروة و القدرة الإنتاجية ما يؤهلها لذلك.[1]

ب-جنوب المتوسط "دول المغرب العربي:

من الصعب الفصل ما بين منطقة المتوسط و الجزء الغربي من البحر المتوسط الذي يخصنا في موضوع الدراسة إلا أنه سنحاول توضيح جغرافية القسم الغربي من المتوسط و إبراز أهم خصائصه و أبعاده الجغرافية دون فصلها نهائيا عن البحر الأبيض المتوسط.

و تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي إضافة الي اعتبار اسم المغرب متناول لكل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي باشتمالها على تونس الجزائر ، المغرب أو ما يعرف باسم المغرب العربي الكبير بحيث تقع المنطقة بالتحديد في شمال القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 15°-37° شمالا و خط طول 16°-25° شرقا.تطل على البحر الأبيض المتوسط التي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم و على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم^2 و يحدها من الشرق مصر و السودان و من الجنوب دول الساحل الصحراوي و تضم منطقة المغرب العربي الدول الخمس التالية الجزائر ، ليبيا ، تونس ،المغرب ، موريتانيا.[2] و يمكن توضيح أهمية هذه الدول من خلال :

- **الجزائر** : تتموقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا[3]، إذ تطل من الناحية الشمالية على البحر الأبيض المتوسط بساحل يمتد طوله 1200 كلم، أما جنوبا فيحدها كلا من النيجر و مالي و موريتانيا بينما من الناحية الشرقية تونس و ليبيا و غربا المغرب.[4]

---

[1] – أحمد سعيد نوفل ، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات** ، الأردن : جامعة اليرموك ، ص.11.

[2] – رقية بلقاسمي ، **التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، بسكرة:جامعة محمد خيضر ، 2011، ص.50.

[3]–اسماعيل عبد الفاتح ، **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية** (ب.ب.ن) : العربي للنشر و التوزيع ، 2008، ص.11.

[4] – حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، كلية الآداب:جامعة أسيوط، ص.397.

- **ليبيا:** تتموقع هي أيضا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق و المغرب العربيين يحدها شرقا مصر و السودان ،غربا تونس و الجزائر و من الضفة الشمالية البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم أما جنوبا النيجر و التشاد.
- **تونس:** تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال و الشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم .من الناحية الجنوبية و الشرقية ليبيا أما غربا غربا الجزائر.[1]
- **المملكة المغربية:** تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كلم و الممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل حوالي 2446 كلم ، يحدها من الشرق الجزائر و من الغرب المحيط الأطلسي و جنوبا الصحراء الغربية.و تنحصر أهميتها في الموقع الإستراتيجي فهي تمتلك مركزا إستراتيجيا على البحر المتوسط و المحيط الأطلنطي معا.[2]
- **موريتانيا** : تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية يحدها من الشمال الجزائر و من الجنوب نهر السنغال و من الشرق مالي و من الغرب الصحراء الغربية و المحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم.[3]

[1] – مصطفى فاخوري ، **الأقطار و البلدان ، موسوعة جغرافية و تاريخية و اقتصادية لدول العالم كافة** ، ط2، بيروت ، دار المعرفة ، 2007، ص ص.167-370.

[2] – مرفعت أسعد عطا الله و محمد محمود السروجي ، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904)** ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ، ص.111.

[3] – محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها** ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم العربية الأمنية، 1466، ص.15.

الخريطة رقم 01: توضح لنا الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.[1]

2- المواصفات الجغرافية:

يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية بكون منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لها أهمية جغرافية، و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي إذ تبلغ مساحة البحر المتوسط 969.155 ميل مربع و يشتمل على 18 بلدا و 400 مليون نسمة في مساحة تقدر ب800 مليون و نصف كيلومتر مربع.

تتخلل سواحل المتوسط خلجان تتداخل مع بحار تتعمق في القارة الأوروبية ما أعطى هذه الجزر أهمية إستراتيجية كبيرة متحكمة في مسار السفن من خلال المراقبة و التفتيش و التجارة البحرية. يتصل البحر الأبيض المتوسط بما حوله من بحار و محيطات عبر ثلاثة نقاط:مضيق جبل طارق والممرات التركية (البوسفور و الدردنيل و بحر مرمرة) و قناة السويس.

[1]- البحر الابيض المتوسط ، تاريخ الإطلاع: 16/06/2016. على الرابط:
https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/d/d5/Carte_Mediterranee_02.jpg/1280px-Carte_Mediterranee_02.jpg https-

كما يشكل الحوض الغربي منه خطا للكوارث و الزلازل و البراكين.وعلى الرغم من وقوع الحوض الغربي للمتوسط ضمن المنطقة المناخية المعتدلة (حار و جاف صيفا ,دافئ و ممطر شتاء) تتداخل الفصول الأربعة بحيث يسبب هذا التذبذب في حدوث الكثير من الكوارث الطبيعية و الظواهر المناخية وكالجفاف الفيضانات.[1]

يشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية و من ثمة بوابة وصل بالبحر الأحمر و المحيط الهندي و بالتالي يحمل مكانة اقتصادية عالية الاهمية بحيث تعبر المنطقة سنويا أكثر من 70000 سفينة ، كما يرتكز حوالي 60% من سكان الدول المشاطئة له على السواحل ما انتج مدن ساحلية مليونية إضافة للتأثيرات و تداعيات المترتبة عليه.

تساهم جغرافية المتوسط الغربي الطبيعية (مناخ ،تضاريس ، نابتات ، حيوانات) في الازدهار السياحي فهي من أولى المناطق جذبا للسياح في العالم.[2]

طبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي جعلت منها منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب و هضاب قارية رعوية في الوسط و امتداد صحراوي شاسع في الجنوب.[3]

تتخللها سلاسل جبال الأطلس في شكل كتلة جبلية من ساحل البحر في الشمال و حتى حافة الصحراء في الجنوب مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى جبل طوبقال 4165 م، وبعض أقاليم الجزائر جبل الشلية 2328م ، و هذا ما أعطى المنطقة المغاربية صفة إقليم متكامل يغطي مساحة شاسعة.[4]

تحتل دول الضفة الجنوبية للمتوسط (المغرب العربي) موقعا جغرافيا و استراتيجيا هاما على غرار الضفة الشمالية للمتوسط على اعتبار أنها غير بعيدة كثيرا عن أوروبا (حوالي

---

[1] – **البحر الأبيض المتوسط**، تاريخ الإطلاع 2016/06/16على الرابط: http://ency.kacemb.com/

[2] – الحاج اسماعيل زرقون ، **المغرب العربي و الصراع الدولي** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد : 9 ، 2010 ، ص ص.229-230.

[3] – ناصر الدين سعيدوني ،**الجزائر و منطلقات و آفاق ، مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص.411.

[4] – حسام جاد الرب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.62-63.

16 كلم بين جبل طارق و السواحل الاوروبية)[1]. بحيث يمثل المضيق من الطرق المائية الدولية المهمة التي تربط بين مياه المحيط الأطلسي بمياه البحر المتوسط و بهذا يعتبر من أهم الطرق البحرية في الملاحة الدولية و في ذلك يعتبر ريني بينون René Pinon لفهم أهمية موقع جبل طارق يكفي مضي ساعة سيرا على الأقدام في المنارة التي ترتفع في رأس أوربا (point d'Europe).و قلعة جبل طارق من الوجهة العسكرية الغير معرضة للغزو البري بالتالي ما زاد المنطقة الغربية للمتوسط أهمية و عادة ما يطلق على المضيق "مفتاح البحر المتوسط " .[2]

إضافة الى احتواء هذه الدول على موارد و ثروات باطنية هامة خاصة النفط و الغاز الطبيعي إذ تضم الثلثين من الاحتياطات العالمية للنفط و المتواجدة بالجزائر(تخزن حوالي 307تريليون م^2 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا) و ليبيا و الفوسفات بالمغرب .[3]

[1] – **البحر الأبيض المتوسط**، تاريخ الإطلاع: 2016/06/04. على الرابط:
http://www.marefa.org/index.php/

[2] – مرفعت أسعد عطا الله و محمد محمود السروجي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص. 102-104.

[3] – علاوي محمد لحسن ، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية : شراكة اقتصادية حقيقة .....أم شراكة و إرادات** ، العدد: 16 ، 20س12، .147.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط (الأهمية الجيوبوليتيكية)

المتوسط فضاء جيوسياسي منفرد إذ أن معظم الدراسات المتناولة للتفاعلات سواء علاقات تأثير أو تأثر ، تعاون أو صراع تعود الى فترة قيام الحضارات في شرق المتوسط و غربها (مهد للحضارات القديمة و مهد للديانات السماوية). [1] إن حوض المتوسط من الناحية الحضارية كان مهدا لحضارات امتدت قرون من الزمن على ضفتي الحوض كالحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين النهرين،الحضارة الفينيقية،الحضارة الإغريقية ، الحضارة العربية الاسلامية ،الحضارة الأوروبية.إذ شكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة بالتالي يكون المتوسط بهذا المنظور مجال تفاعل حضاري ، الحضارة الأوروبية في شماله و غربه و الحضارة العربية الإسلامية في جنوبه و شرقه.[2] و حسب المعادلة الشهيرة لماكندر "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم."و مستقبل العالم حسب ماكندر يتوقف على حفظ التوازن ما بين الأقاليم الساحلية.و هنا يعد حوض البحر الأبيض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية ،و من يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض.[3] كما يصنف **ماكندر**(Mackinder) المنطقة الغربية للمتوسط ضمن "الهلال الداخلي أو الحدي" (Inneror morginal crescent) و هو الطوق المطابق مع مجالات الحافة في القارة الأوراسية .و الهلال الداخلي يمثل وفقا لنظرية ماكندر منطقة حضارة ذات تطور أكثر كثافة و بذلك يتفق مع الفرضية القائلة بأن الحضارة ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار أو البحار "النظرية البوتامية" .[4]و هذا ما توضحه الخريطة التالية:

---

[1]– Abis Sébastien, **Entre Unité et diversité** :**la Méditerranée Plurielle** .WWW .Fmes.org. 23/06/2016.

[2]– محمد أزهر سعيد السماك ، **الوزن الجيوبولتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله** ، المستقبل العربي ، السنة 15 ، العدد: 162 ، أوت 1992 ،ص.25.

[3] – جمال حمدان ، **استراتيجية الاستعمار و التحرر**،القاهرة:دار الهلال ،ابريل ،1967،ص .240.

[4] – ألكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكية مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تعريب و تقديم :عماد حاتم ، بيروت : دار الكتاب الجيد،2004.ص.86.

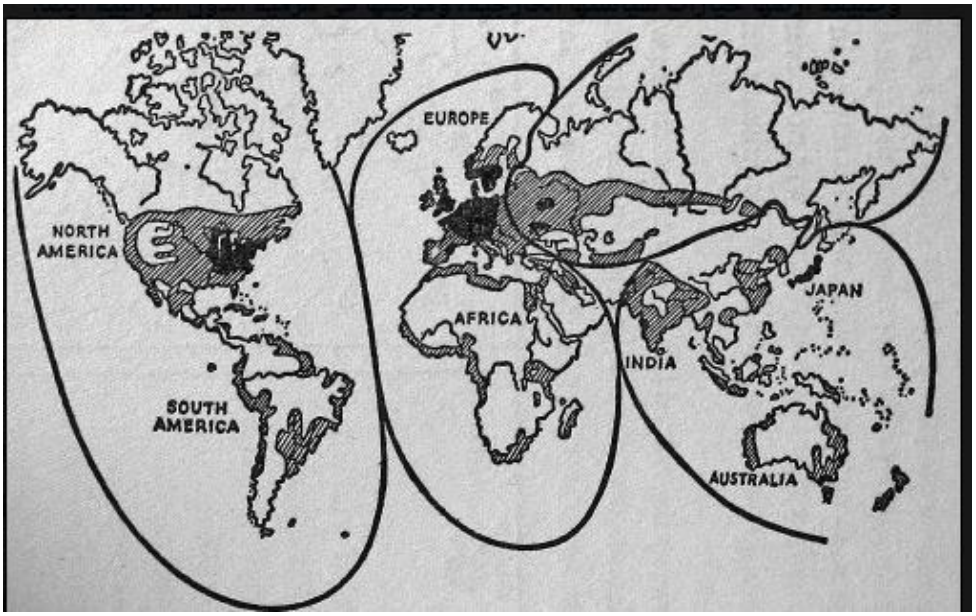

الخريطة رقم 02 :توضح مكانة المتوسط الغربي حسب تقسيمات ماكندر(Mackinder).[1]

أكد **ألفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan)**** صاحب نظرية القوى البحرية على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية و يؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبقاء القوة البحرية .فالسيطرة على البحار و الممرات البحرية و بناء أساطيل و تقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى و عامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.[2]

[1] **محفوظ بورابة، الجغرافيا السياسية** ، تاريخ الإطلاع:2016/07/28 ، على الرابط:
https://www.google.co.ma/search?q=

****ألفريد ثاير ماهان) (Alfred Thayer Mahan)** وُلد في 27من سبتمبر 1840 م – وتوفي في الأول من ديسمبر، 1914م(كان ضابط عَلَم في البحرية الأمريكية ووجيوستراتيجي، وكان أيضًا مؤرخًا، وقد أُطلق عليه لقب "الاستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر الميلادي [2]".وكان مفهومه عن "قوة البحر" مبنيًا على فكرة أن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم؛ ومن المعروف أن هذا المفهوم قُدِمَّ من خلال كتاب تاريخي وهو *تأثير قوة البحر على التاريخ، 1660–1783* (1890). ***(The Influence of Sea Power Upon History)***. .وقد كان لهذا المفهوم انعكاسه الهائل في صياغة الفكر الإستراتيجي للقوى البحرية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وكذلك بريطانيا؛ ممَّا أدى في نهاية الأمر إلى تنافس الدول الأوروبية على الأسلحة البحرية وذلك في تسعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، والتي شملت أيضًا الولايات المتحدة. وما تزال أفكاره مسيطرة على مبادئ البحرية الأمريكية.وقد سُميَّت عدة سفن باسم، وهي تشمل سفن القيادة فئة المُدمِّرات

[2] – معين حداد ،**الجيوبولتيكا ،قضايا الهوية و الإنتماء بين الجغرافيا و السياسة** ، (ب.ب.ن) :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2006 ، ص.58.

للتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية(الجيوبوليتكية) لمنطقة المتوسط فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع و اتصال بين فضاءات جغرافية و شعوب تنتمي الى حضارات و ثقافات مختلفة .

ولتمركز الأساطيل البحرية في المتوسط والتواجد الكثيف للأساطيل البحرية بالشكل الكبير في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لدليل قوي يبرز الأهمية الأمنية للمنطقة و خصوصا تواجدها بشكل كثيف سواء أساطيل قوى أروبية و منها الأسطول السادس الأمريكي ، فالبرغم من التطورات الدولية و الإقليمية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية. و حفاظا على استقرار المنطقة بما تحمله من أهمية إستراتيجية و تصديا لأي مؤثرات دولية أو إقليمية من شأنها إحداث توترات بالمنطقة ارتكز الاهتمام و التنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي محاولان التحكم في المنطقة بشتى الطرق و الوسائل التنافس على إقامة قواعد عسكرية على ضفاف المتوسط ما قد يؤدي الى ساحة صراع بحري لأساطيل قوى كبرى و خاصة مع كون المنطقة ,منطقة عبور للترسانة الحربية ما يشكل خطر مهدد على دول و شعوب المنطقة ما دفع للمطالبة بقضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بغاية تحقيق الأمن و الاستقرار في المتوسط.[1] وأكثر من ذلك فقد كان رهانا لنزاعات مستمرة و متعاقبة.فصدق الجغرافي **إيف لاكوست (Yve Lacoste)** عندما وصف في كتابه (**Géopolitique de la Méditerranée)**

[1] – طه المجذوب ،**الأمن الأوروبي –المتوسطي من وجهة نظر مصرية ،السياسة الدولية** ، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،السنة 32 ، العدد :124،أفريل 1996،ص.98.

* – **إيف لاكوست:** جغرافي ومؤرخ، وهو مؤسس ومدير مجلة«هيرودوت» الشهيرة وأستاذ في الجامعات الفرنسية، وأحد أهم الاختصاصيين الفرنسيين في ميدان الجيوسياسة –الجيوبوليتيكا–. وإيف لاكوست هو أيضا مؤلف العديد من الكتب التي أصبح بعضها مرجعا في ميدانه مثل «قاموس الجيوسياسة» و«قصة أسطورة الأرض» وله كتاب شهير يحمل عنوان: «الجغرافية تخدم أولا في صنع الحرب». وتجدر الإشارة أيضا إلى أن «لاكوست» قد قدّم العديد من الدراسات حول منطقة المغرب العربي من بينها كتاب تحت عنوان: المغرب، شعوب وحضارات)، وكتاب أيضا عنوانه:"ابن خلدون".

ولد في المغرب حيث أمضى طفولته قبل أن يصبح مدرسا في الجزائر العاصمة بين 1952و1954 ويساهم في نضال الجزائريين من أجل نيلهم الاستقلال

أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية . حيت يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل المنطقة الشرقية و المنطقة الغربية.[1]

تتضح الأهمية الجيوستراتيجية في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منطقة حلف شمال الأطلسي (NATO) ، و هذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى يمكن أن يكون له انعكاسات و تأثيرات على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي.[2]

إن أقاليم المتوسط اليوم خاصة منها الجنوبية تشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة و خاصة الضفة الشمالية بمجموعة من الرهانات الأمنية و التحديات (الرهان الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري) فالبرغم من كونه يمثل خط التقاء بين ضفتين و مكان لإلتقاء و تبادل كثيف إلا أنه يفصل بين عالمين واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية ,تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية في الطريق لتجسيد بناء سياسي و اقتصادي موحد و الآخر في الجنوب أهم ما يميزه شعوب فقيرة ،نمو ديمغرافي كبير،مجتمعات ذات بنى تقليدية ، نزاعات حادة و توترات داخلية.

بالتالي لابد للإشارة الى أنه لا توجد منطقة في العالم يتجسد فيها التعارض بين الشمال و الجنوب بهذا الشكل الحاد كما هو عليه الحال في التخوم المتوسطية على حد تعبير جون كريستوف روفان (**Jean Christoph Ruffin**) في كتابه "**أوهام الإمبراطورية و عظمة البرابرة** " و الذي اعتبر فيه المتوسط منطقة لا توازن بين الشمال و الجنوب.[3]

---

[1]– ألكسندر دوغين، **مرجع سابق الذكر**،ص.174.

[2] – الحاج اسماعيل زرقون، **مرجع سابق الذكر** ،ص.229.

[3] – مصطفى بخوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات و الأهداف** ،القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006، ص ص.7–8.

المبحث الثاني: منطقة جنوب المتوسط

المطلب الأول: الموقع والتأصيل التاريخي لمنطقة جنوب المتوسط (منطقة المغرب العربي)

- **الموقع الجغرافي**

يقع المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا و يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كم وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، و يحده من الشرق مصر و السودان، و من الجنوب دول الساحل الصحراوي و يضمّ خمسة دول و المتمثلة في: ليبيا، الجزائر، تونس المغرب وموريطانيا، و تبلغ مساحة المغرب العربي الكبير (الدول الخمسة + الجمهورية العربية الصحراوية) 6062941 (كلم^2) [1].وهذا ما توضحه لنا الخريطة الموالية:

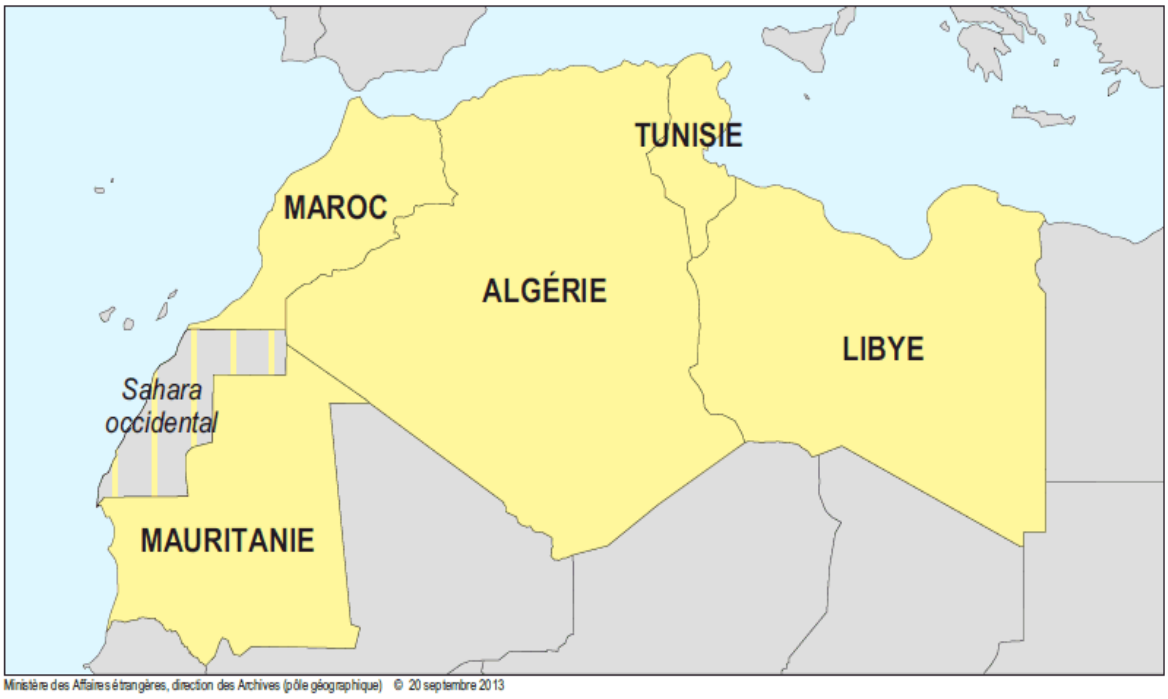

نقلا عن الموقع: https : //www.euro-mediterranee.blogspot.com

[1] جمال عبد الناصر مانع ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 22.

تكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، فتتميز تضاريس كل من الجزائر و المغرب و تونس بوجود سلسلتين جبليتين هما : الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب، أما ليبيا و موريطانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساسا هذا إضافة غلى مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي و كذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية و الغربية المعادية لكل من البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي على التوالي.

أما المستوى المناخي فيتجانس المجال المغاربي، و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لإتساعه الكبير حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي[1].

و عليه فإن إقليم المغرب العربي، مثلما وصفه "د. مصطفى الفيلالي" أنه : متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ في الموارد و منابع الرزق، و متقارب في الملامح البشرية.[2]

- النشأة والتأصيل التاريخي

شكلت إفريقيا الشمالية أو المنطقة المغاربية منذ ما قبل التاريخ موطنا للقبائل الأمازيغية التي أطلق عليها الإغريق اسم "الليبيين"، فالمغاربة الحاليون الذين سماهم القدامى "بالليبيين" أو "البربر" يمكننا أن نرى فيهم ذرية الإنسان المشتى (أصيل شمال إفريقيا) الذين وجدو في شمال إفريقيا منذ العصور القديمة، فالتركيبة الأساسية لسكان البلاد المغاربية تنتمي إلى هذا العمق البربري القديم ،الذي كان موجودا في المنطقة منذ ما قبل التاريخ[3]

و لقد تعاقب على المنطقة المغاربية منذ العصر القديم،العديد من الغزاة ،الذين جعلوا منها أرضا لبناء حضاراتهم، و هذا بداية من الحضارة الفينيقية في الألفية الثانية ق.م، وتأسيس قرطاجة في 814 ق.م و ظهور نوميديا في القرن الثاني ق.م ، و بعدها دخول

[1] عبد الحميد إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 27 .

[2]- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي ، نداء المستقبل**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3، 2005، ص 19.

[3]- محمد الهادي حارش، **التاريخ المغاربي القديم**، الجزائر ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992، ص32

الرومان والو ندال و البيزنطيين و العرب في 647 م ،و الأتراك ، ناهيك عن الاستعمار الغربي وخاصة فرنسا في القرن التاسع عشر[1].

ترجع المصادر التاريخية فكرة الإتحاد المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماضي، و تطورت عقدا بعد عقد[2].

كانت الإنطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907، و حركة الشباب الجزائري سنة 1914، و حركة الشباب المغربي سنة 1919، و مع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920، و نجم شمال إفريقيا سنة 1926، و حزب الإستقلال المغربي سنة 1943، و كان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الإحتلال الأجنبي، و إنشاء مغرب عربي كبير، كما برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات و تظاهرات كثيرة، و لعل أبرزها هو مؤتمر "بروكسل"، المنعقد ما بين 10 و 1927/02/15، و الذي ترأسه مصالي الحاج و مجموعة من السياسيين من تونس و الجزائر و المغرب، و قد أكد هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل الإستقلال لشعوب شمال إفريقيا ليكون هذا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر، و انبثقت فيما بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحرية في تونس و لجنة الدفاع عن المصالح المغربية وهناك من يرجع الفضل إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحدوية و الإنفراد بمبادرة المطالبة بالإستقلال التام للدول الثلاث، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928 فإن من أهم أهدافها تمتين روابط المودة و التضامن بين طلبة شمال إفريقيا. [3]

و مع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الوجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936 جمعية "شباب شمال إفريقيا" و التي

---

[1] –Maurice Flory et autres ,**introduction à l'Afrique du nord contemporaine** , Aix–en– Provence ,institut de recherche et d 'étude sur le monde arabe et musulman , 1975 ,p p, 20–23.

[2] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 15

[3] أحمد صديق،**إتحاد المغرب العربي في العالم العربي** المغرب ،افريقيا الشرق ،ط2 ،1991، ص 85.

تنص على الإعتراف بوحدة شمال إفريقيا و عدم قابليته للتجزئة، و أنه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه.

و تأسست بعد ذلك لجنة مغاربية سميت لجنة تحرير المغرب العربي، أسندت قيادتها لزعيم الصورة في المغرب الأقصى "عبد الكريم الخطابي"[1]، و في هذا الأساس أعطت هذه الهيكلة الجديدة للعمل المغاربي ثمارها في أواخر الأربعينات لمسيرة الكفاح المغاربي المشترك، و هذا ما جسدته المجهودات المغربية بين الحركات السياسية المغاربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك.

و امتد العمل و التنسيق بين هذه الحركات إلى الميدان العسكري و تم ذلك بين جيش التحرير المغربي، و جبهة التحرير الوطنية الجزائري بعد سنة 1954.

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغاربي بعد ذلك بإنعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958 بالمغرب الأقصى، و الذي حضره قادة من حزب الإستقلال الحاكم في المغرب والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس و أعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية[2].

و أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة بإعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار، و كان من بين أهداف المؤتمر هو تمتين التضامن بين الأقطار الثلاث،كما أثارت القضية وجود القوات المسلحة الفرنسية و المطالبة بجلائها عن هذه الأقطار و التنديد بمساعدة الدول الغربية للإستعمار الفرنسي و هذا كهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من أشهر أوت 1957، و قد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية لبلدان المغرب العربي لبناء مغرب عربي قوي و قد خلص إلى :

-تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس و المغرب و عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 13 .

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 127 .

-ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاث.

– تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر.

ففي السابع عشر من فبراير 1989 وفي مدينة مراكش المغربية وفي القصر الملكي، أعلن القادة الخمس وثيقة إنشاء اتحاد مغربي، حيث ذكرت الوثيقة الأسس التي تم عليها إقامة الاتحاد بأنها وحدة الدين واللغة والتاريخ، وحدة الأماني والتطلعات والمصير، أنه نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة الى تظافر جهود دولنا فإنه من المهم لم الشمل وإقامة الاتحاد بين دول المغرب العربي كما حددت أهداف الاتحاد بأنها أفضل السبل المؤدية إلى إقامة اتحاد المغرب العربي والسير على نهج المشاريع والوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات وطنية ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية .

إنها مرحلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية، كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد يهدف الى تعزيز الاستقلال أقطار المغرب العربي.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة جنوب المتوسط(المنطقة المغاربية)

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية و منذ استقلالها نماذج اقتصادية موجهة و هذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب و تونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي و موريتانيا التي ليست لها واجهة بحرية متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي لدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه غير أن لكل بلد خصوصيته، فقد بذلت أقطار المغرب العربي جهودا كبيرة للتكامل و التعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة1964 و التي كانت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تعر طويلا و جمدت في بداية السبعينات[1]

مع بداية السبعينيات، اعتمدت البلدان المغاربية ب ا رمج تصنيعية و إحداث مشاريع صناعية، و هذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول و الفوسفات و خاصة بالنسبة للج ا زئر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية و خلال عقد الثمانينات عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا ثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة للإيفاء بديونها الخارجية، و بقيت تنفق كل مداخليها لتغطية المطالب الاجتماعية، و أصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية.[2]

كما ظلت العلاقات الثنائية بين المد و الجزر يشوبها دائما الضعف إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي .و بالفعل جاء إعلان مراكش في 17فبراير 1989ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن والاستقرار والأمن. .أما في المجال الاقتصادي فقد كان يرمي الاتحاد إلى:

---

[1]- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية،** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،2010-2011،ص، 18.

*** -لومي :هي استثمار لاتفاقية ياوندي تضم مجموع الدول الإفريقية و دول الكاريبي و الباسيفيك و هذا منذ 1975 عقدت عدة اتفاقيات**

:ب سميت لومي 1 (1978- 1979) لومي 2 (1979-1982) لومي 3 (1984-1990) ولومي 4 (1990-2000) لومي

[2]- زكري مريم، مرجع سابق،ص، ص،18،19.

- إنشاء منطقة تبادل حرة قبل سنة 1992.
- اتحاد جمركي قبل نهاية 1995.
- سوق موحدة سنة 2000.
- اتحاد اقتصادي والذي يرمي الى توحيد السياسات وبرامج التنمية.[1]

يعد تنظيم الاقتصاد في المنطقة المغاربة كان يخضع خلا ل فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات و التي بادرت بها المغرب سنة 1983 ثم تونس 1987 ثم الج ا زئر ابتداء من سنة 1992 ، و تأكد ذلك من خلال اعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي واعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات (GATT) ، الشيء الذي ترتب عنه إزالة العراقيل الكمية تدريجيا والمصادقة على قوانين التجارة الخارجية والاستثمار في هذه وبالتالي التوجه نحو فتح اقتصادياتها.[2]

خصائص اقتصاديات البلدان العربية

1- الاقتصاد الجزائري:

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي، و محاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و كان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة، باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية و تهميش القطاع الخاص، و كان الهدف من ذلك وضع استراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات و لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل يمكن تلخيصها باختصار على النحو التالي :

المرحلة الأولى: (1962-1969) في هذه المرحلة عملت الجزائر على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من اللااستقرار و الاختلال الاقتصادي والمالي.

المرحلة الثانية (مرحلة السبعينيات): تعتبر هذه المرحلة مرحلة تنفيذ الخطة الثلاثية الأولى، حيث شرعت فيها الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)

[1]- المرجع نفسه،ص،19.

[2]- زكري مريم، مرجع سابق،ص،22.

والذي كان من ورائها هدف إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، كما كان الهدف أيضا للمخطط العمل على بناء قواعد هيكلية للتنمية الاقتصادية.[1]

المرحلة الثالثة(مرحلة الثمانينات): تبدأ هذه المرحلة من 1980 وفيها تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني فالأول تمتد مرحلته من (1980-1984) أما الثاني فمدته من (1985-1989)، حيث هذان المخططان يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة،/ خاصة العلاقة بين الانتاج والهياكل القاعدية وكذا المحيط وتطوير الشغل، بالاضافة الى التركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل التقليل ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والحد من العقبات التي عانت منها الجزائر خلال الفترات السابقة.[2]

أما المرحلة الأخيرة وهي الرابعة والتي عرفت بالأزمة البترولية خلال سنة 1989 ، ففي هذه المرحلة تم التأكيد للمواطنين ضعف نظام التخطيط المركزي وهنا بدأت مساوئ النظام ، فقامت السلطة باتخاذ عدة إجراءات ومعايير تهدف من خلالها الى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.[3]

فتعزيزا للمجهودات التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها قصد إصلاح وتصحيح الاقتصاد عمدت الى برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا لتنفيذ لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه، حيث رافق ذلك اتخاذ اجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية.إضافة إلى تخفيض قيمته ، وقد مكنت هذه الاجراءات من تحقيق نسبي للتوازنات ، عرفت أيضا حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 وهذا راجع الى ارتفاع نسبة أسعار النفط.

---

[1]- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص،73.

[2]- هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،ص،29.

[3]- زكري مريم، مرجع سابق،ص،25.

بهذا يمكن أن تعتبر الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات المتفتحة بدرجة معتبرة ، لكن هذا الانفتاح لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه واعتماده على قطاع واحد في تعاملاته التجارية.[1]

الاقتصاد المغربي:

بعد حصول المملكة المغربية الاستقلال ل سنة 1956 اعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسين و هما الصناعة و الزراعة و ثم دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات و المحاصيل الزراعية، و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية و في هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتدأ من سنة 1973إلى غاية 1988 تغيير الخطة الاقتصادية و اعتماد برنامج استثماري عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب. فعملت السلطة المغربية خلال هذا المخطط (1973-1977)بالشروع في عدة مشاريع. لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات السنتين 1978 و 1979، الشيء الذي أدى إلى ظهور عجز كبير في مستوى التوازنات ألاقتصادية فعليه تم اللجوء إلى الاستدانة والاقتراض الخارجي، أين اضطرت الحكومة المغربية طلب إعادة جدولة الديون وذلك بموافقة صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقيتين للتمويل إلى غاية سنة 1985 وتبعتهما إجراءات التصحيح الهيكلي.والذي كان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات. [2]

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا . أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أ و ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية .و خلاصة القول أن الاقتصاد المغربي يصنف ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف و يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستويات المعيشة و تفشي ظاهرة الفقر.[3]

---

[1]- المرجع نفسه،ص،26.

[2]- زكري مريم، مرجع سابق،ص،27.

[3]- المرجع نفسه.

الاقتصاد التونسي:

لقد عانى الاقتصاد التونسي خلال السبعينيات و بداية الثمانينات مشاكل و اختلالات نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة،مما أدى بتونس الى من الخارج خلال فترة (1970-1980) ، إذ لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم و المساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها و بالتالي وقعت اتفاقية لمدة 18 شهرا مع الصندوق و هذا سنة 1986 مقابل القيام بجملة من الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع و دعم صادرات السلع الزراعية والعمل على رفع عائدات السياحة و تخفيض الإنفاق العام و تحرير التجارة الخارجية *38PF* .نتيجة هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد التونسي نوع من الانتعاش.[1]

لكن تلك الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للانتقال بالاقتصاد التونسي من الركود إلى الانتعاش و بالتالي لجأت إلى عقد اتفاقيته مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 3 سنوات و كان من بين أهداف البرنامج الجديد:

-التعجيل بعملية تحرير التجارة و فتح الحدود و تخفيض العملة و إعطاء الأولوية للصادرات، و بدأت تظهر الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد *39PF* انتهاء مدة الاتفاقية.[2]

[1]- عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، نقلا عن زكري مريم،مرجع سابق،ص،28.

[2]- زكري مريممرجع سابق،ص،ص،28،29.

المطلب الثالث : المحددات والعراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي

1- محدّدات التكامل الاقتصادي في منطقة جنوب المتوسط:

إن من المعلوم أن منطقة جنوب المتوسط (المغرب العربي)يتمتع بحجم هام من الإمكانيات المتاحة لتحقيق التكامل على مستوى البلدان المغاربة في غاية في الأهمية تستوجب استغلالها، لتخفيض هذا الشكل الجديد من الاستعمار، و بالتالي تماديها في تعميق درجة التبعية .تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بإمكانيات كبيرة و معتبرة من شانها إعطاء دفعة قوية لجهود الوحدة نذكر منها:

- توفر الموارد الطبيعية والزراعية: بحيث يحتل الإتحاد المغاربي مساحة تقدر ب 468.8مليون هكتار من أراضي زراعية شاسعة، فالمغرب وتونس تملكان إمكانيات زراعية رعوية لابأس بها، إضافة إلى إمكانيات سياحية هائلة، كما تكتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا من احتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر تعتبر ثاني أكبر دولة مصدرة للمحروقات وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر دول مالكة لاحتياط النفط العالمي.[1]
- الموقع الاستراتيجي للوطن العربي: يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا، له أهمية اقتصادية خاصة، فهو يبتوسط ثلاث قارات من أوروبا وافريقيا وآسيا كما يطل على معظم بحار ومحيطات العالم مثل البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والخليج الأطلسي وبحر العرب، كما تتميز تضاريس العالم العربي بوجود مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.[2]
- الطاقات البشرية بحيث يمتد الإتحاد المغاربي على مساحة تقدر ب 5 مليون كلم2، ،يقطنها أكثر من 84 مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية و التمركز البشري و التوزيع الحضري و القطاعي و العمري و الثقافي[3]...

---

[1]- رتيبة برد،مرجع سابق،ص181.

[2]- محمد شكري،**تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي** ،المؤتمر المصرفي العربي السنوي : رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، قطر:الدوحة، ، نوفمبر 2007،ص،11

[3]- رتيبة برد،مرجع سابق،ص،181.

- توفر رؤوس الأموال بشكل هائل: يرجع ذلك الى ضخامة عائدات البترول، إلاّ أن هذه الأموال لم تساعد بشكل جدي في تنمية الدول العربية و
- غنما تتجه نحو الاستثمار الخارجي، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 الى حوالي 248.5 مليار دولار.[1]
- اتساع السوق العربية: تتوافر في الوطن العربي سوق منافسة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهميته وموقعه الجيوستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل الى إكثر من 300 مليون نسمة وتعتبر السوق عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة وفي قاعدة تعداد الموارد المتاحة، من خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى.[2]

رغم هذه العوامل المحفزة والمشجعة على قيام التكامل واستمراره إلاّ أن اتحاد المغرب العربي قد شهد تعثرا واضحا في نشاطاته منذ البداية، و هو ما أكدته التقارير المهتمة بمتابعة الأزمات العربية، و من أبرز مظاهر هذا التعثر التقهقر على مستوى الانجازات، فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل إلى مستوى التنفيذ، وهو ما يعطي مظهرا من مظاهر العجز عن تحقيق أهدافه التي رسمتها معاهدة الإنشاء.

كما يعاني اتحاد المغرب العربي حالة جمود على صعيد النشاط المؤسسي الذي يظهر جليا في متابعة تشاط مجلي الاتحاد فهو لم يعقد أي دورة عادية أو طارئة منذ التسعينات، و حتى الدورات العادية الست التي عقدها لم تحظ غالبيتها بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي، و تتجلى أهم العوامل التي أدت إلى هذا الركود في :

[1]– الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي والواقع و الآفاق**،جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد،5، ص،ص،3،2.

[2]– الجوزي جميلة، مرجع سابق.

أ- عوامل سياسية :

و تنقسم إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية

1- العوامل الداخلية :

و تتعلق بدول الاتحاد و العلاقات البينية و الأزمات داخل الاتحاد و تتمثل في :

- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام و المعارضة الإسلامية الأصولية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لإتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار الرئيسي، و بالتالي إبطاء مركبة الوحدة المغاربية[1].

- بروز أزمة "لوكربي" بين ليبيا و كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام 1992، بسبب استكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية.

- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية مع عام 1995 نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء العربية، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية.

- كما أن من أسباب تعثر الاتحاد المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.

- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية الاتحاد، و في هذا الصدد دعت كل من ليبيا و الجزائر مصر للانضمام إلى الاتحاد المغرب العربي التي تقدمت بهذا الطلب إلا أنها لم تحظ بالموافقة ما يبين اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد في مسألة توسيع العضوية.

2- العوامل الخارجية :

و هنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية و الدولية النابعة من خارج نطاق الاتحاد العربي، و قد جاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغاربية الخمس بل و المتعارضة أحيانا حيال التدخل العسكري في الكويت، و خاصة بعد

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص23 .

التدخل الغربي في الأزمة و مسعى كل من الكويت و السعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قوات أجنبية لحل هذه الأزمة.

أ- العوامل الاقتصادية :

لم تنجح محاولات الدول المغاربية في بناء متكامل موحد، و هذا راجع لما يلي :

1- التبعية الاقتصادية :

و تتمثل في تبعية البلدان الغاربية ماليا و اقتصاديا للبلدان المتقدمة، و كذا الروابط الاقتصادية بين المركز و المحيط المغاربي خلال مرحلة الاستعمار. كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تتشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة ووقوية، و هذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغاربية تمخض علها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري و المديونية المعوقة و الخانقة باستثناء ليبيا[1].

2- الاختلال الاقتصادي الهيكلي :

و يعني اختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية و الصناعية، و هياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنطقة، و بذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر.

3- غياب التنسيق في السياسات الصناعية :

يمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الأعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع، ما يصاحب ذلك من منافسة مضرة. و يظهر أن انجاز المخططات ليس له طابع علمي إذ لها أهداف كمية بالأساس، التي لم تختبر أبدا. كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغاربية يستدعي منها اللجوء للآليات الغربية ما يعيق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض.

4- تقليد الغرب :

و هذا من ناحية التقليد للمعارف و الآليات إذ تأثرت البلدان المغاربية بتيار حرية التبادل، و تأسيس اتحدا جمركي الذي اعتبر كهدف في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي عام 1957، و في اتفاق السوق العربية المشتركة عام 1964 في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغاربية. و هذا ما يبين محدودية محاولات

[1] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص. 362.

التكامل الاقتصادي الجهوي، و كما يظهر تقليد المغاربية للغرب في الصناعة فبدلا من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة يتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي نجدها قد لجأت إلى التجارب نفسها بعناصر سياستها الصناعية ما لا يتلاءم أصلا مع الظروف السوسيو اقتصادية المغاربية، لذلك أقامت الدول المغاربية اتحادها بوحدات للحديد والصلب و اتخذت من هذه الصناعة رمزا للاستقلال الاقتصادي. و كذلك في الوقت الذي تراجع فيه الدول الغربية الرأسمالية بعض عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب لبيئة اجتماعية و اقتصادية، وفي الوقت الذي تسترجع فيها الوعي بأزماتها نجد البلدان المغاربية المتخلفة تأخذ بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عنة نمط حضاري أخر وتنمية اقتصادية أخرى.

5- صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل :

و هذا من خلال العوامل التي عرقلت تطبيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية.

ب- العوامل غير الاقتصادية :

و يرجع أيضا إخفاق الاتحاد المغاربي إلى عوامل سوسيو ثقافية سياسية، فالإرادة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات، و غياب الإرادة السياسية في البلدان المغاربية قد ساهم في هذا الإخفاق. و على أية حال يظهر أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاول المغاربة تحقيقها قد باءت بالفشل، و أن القوى المفرقة قد غلبت القوى الموحدة، سواء على مستوى المؤسسات المشتركة أو المستوى الاقتصادي الذي يسجل تطور سلبا، و يتعلق هذا بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل بلد، أو بمحاولة بناء مجال تكاملي مغاربي موحد [1].

[1] عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق،ص 131.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

- المطلب الأول: دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي

قد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة طبيعية لرغبة شعبه من مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس، وتجسيدا للإرادة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة، ومواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، التي تستوجب وجود كيان قوي يحفظ مكتسبات الماضي ويجسد متطلبات الحاضر، ويترجم استحقاقات المستقبل. ومن هنا جاء قرار قادة دول المجلس، بإنشاء هذه المنظومة تعبيرا عن كل هذا .وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي.

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم ولذلك تزايدت الأخطار التي واجهت وتواجه دول الخليج والتي كانت تهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن اجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول فقد كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها ومن بين هذه المبادرات كان هناك المشروع الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي والنفطي والصناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج[1]

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب أساسي من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الدولية .وهناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة، ومن أهمها ما يلي:

-توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية و عالمية .

-تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأ عضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى

[1]- يحي سعاد،**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة عن اصدار عملية خليجية موحدة**، مذكرة ماجستير،بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012-2013،ص،81.

مسؤولياتها في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية، إضافة لتبني نماذج وأوليات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.[1]

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا دقيقا. فمنذ منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون . فمنذ بداية السبعينات، تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في يونيه سنة 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في ابريل سنة 1975 .وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، فقد تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين دول الخليج.

وعلى امتداد الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار وأصبحت الفكرة تلقى قبولا، خاصة وأن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطير[2] وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة . بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كنّ المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فانه من

[1]– يحي سعاد، مرجع سابق،ص،ص،81،82

[2]– هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، ، 2009،ص22

زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود 3الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، أن بعد تعذر تحقيقها على المستوى العربي.[1]

لقد شكلت الدول الست:(السعودية والأمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين) ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا ا لس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية.

إن انضمام الأردن والمغرب إلى "دول التعاون" ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي وإن جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة و, إن الأردن هو امتداد جغرافي لدول المنطقة وقبائلها ويتميز بجودة التعليم النوعي ويمكن الاستفادة منه ويتميز بوجود البنية المناسبة للاستثمارات الخليجية السياحية والأردن يتمتع بنسبة عالية وتقارب الكثير من الدول الأوروبية وهي وجود 2000 باحث لكل مليون مواطن وهي من النسب المرتفعة عالميا كما أن الأردن يمتاز بالصناعات الدوائية والطبية فالأردن يصدر الأدوية إلى ستين دولة وقد يكون قاعدة للاكتفاء الذاتي من الأدوية لدول الخليج وقاعدة استثمارية مستقبلية في تقديم الخدمات الطبية والسياحة العلاجية لدول المنطقة إذا تم دعم هذه المشاريع من دول الخليج عبر مشروعات مشتركة . ويتميز الأردن بنظام ملكي دستوري يتطابق مع أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي في منهجية الحكم وأسلوب التعامل مع الشعوب ما يترك مساحة كبيرة للتفاهمات وتطابق الآراء بين النخب الحاكمة. وتعتبر القوات المسلحة الأردنية من أكفأ القوات العربية انضباطا وعملياتيا وبالتالي سوف يمكن التعويل عليها عند الحاجة لها من خلال تقديم الإسناد البري والبحري للقوات

[1]– موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، سطيف،ماي،2004 ،ص،ص،8،9

المسلحة الخليجية أو القيام بتدريب كوادر وأطقم وضباط الجيوش الخليجية بالإضافة إلى التشابه والتطابق في منظومة العقيدة العسكرية ومنظومة التسليح.[1]

– أهداف ومجالات تعاون دول مجلس التعاون الخليجي:

يهدف المجلس كما ورد في ميثاقه الأساسي الى مايلي:

*وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك : الشؤون الاقتصادية والمالية –الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات –الشؤون التعليمية والثقافية –الشؤون الاجتماعية والصحية –الشؤون الإعلامية والسياحية –الشؤون التشريعية والإدارية، بالاضافة الى:

* العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من انجازات تهم الشعوب والدول.
* دفع عجلة التقدم العلمي اقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني.
* إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس.
* إتاحة تملك العقار في كل دول ا□لس لكل مواطني ا□لس مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.[2]

تحرير التجارة بين دول المجلس وإقامة مشاريع مشتركة إضافة الى تشجيع القطاع الخاص.[3]

أما مجالات التعاون لدول المجلس فهي تظهر وباختصار من خلال هذا التلخيص:

أولا: الاتحاد الجمركي:

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجس في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير ، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير . وعملاً بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون منذ عام 1983 منطقة تجارة حرة ، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003م إلى إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية

[1]- فهد الشليمي، وآخرون،**المنطقة العربية بؤرة توترات...والتدخلات والتهديدات الإيرانية تحتم إيجاد أداة تكاملية للمواجهة**، نقلا عن : يحي سعاد، مرجع سابق،ص،ص،83،84.

[2]- يحي سعاد، مرجع سابق،ص،89.

[3]- المرجع نفسه.

سواء في سعيها لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى ، أو في تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير . كما يسعى المجلس في هذا المجال إلى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الإستراتيجية التجارية لدول المجلس وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص من خلال اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي[1].

ثانيا: السوق الخليجية المشتركة:

في إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول ألأعضاء أقر المجلس الأعلى برنامجا زمنيا محددا وآلية لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة بحيث يتم استكمال جميع متطلباتها قبل نهاية عام 2007م، وبعد أن قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في تحقيق تلك المتطلبات جاء الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في نهاية العام 2007م وتحديدا في قمة الدوحة ليبدأ العمل بموجبها اعتبارا من الأول من يناير 2008م كخطوة تاريخية في مسيرة العمل المشترك بدول مجلس التعاون[2].

ثالثا: الاتحاد النقدي:

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس . فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى 1981 الى ذلك، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981 في مادتها 22 على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون 2001 م لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون.حيث نصت المادة (4)من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد في بما ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب

[1]- يحي سعاد، مرجع سابق،ص،90
[2]- المرجع نفسه،ص،91

معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.[1]

[1]- محمد بن عبيد المزروعي، **انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002**–2010 ،تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التكامل النقدي ،الأمانة العامة، الرياض ، 2010،ص .9

المطلب الثاني: انجازات ومعوقات نكامل دول مجلس التعاون الخليجي

انجازات مجلس التعاون الخليجي:

1- المواطنة الاقتصادية: تمت في هذا المجال عدة خطوات أهمها :

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأة الوطني ، والاتفاق على حد أدني وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية .

- السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية .

- السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة أنشطتهم.

- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول ا لس معاملة وسائط النقل المحلية من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب.

2- -توحيد أسعار ورسوم الخدمات: تم وضع نظام للتعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء كما اقر جزء من رسوم وأسعار الاتصالات وتتخذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية.

3- التوحيد المؤسسي : وافقت اللجان الوزارية المختلفة على عدد من الأنظمة والتعليمات الموحدة في الحالات الآتية :

- التعليمات الخاصة بالجمارك.

- الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة : وتشمل الحجر الزراعي والبيطري ، الاستغلال وحماية الثروة المائية ، وتسجيل وبيع العقاقير البيطرية

- التعليمات الخاصة بالموانئ ،كما قامت الأمانة العامة بإعداد المشروع الموحد للتشريع الصناعي وتتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد دراسة لمسح القوانين، والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.[1]

[1] يحي سعاد، مرجع سابق،ص ،149

4- السياسات والاستراتيجيات المشتركة.

5 - ربط البنى الأساسية، حيث تتولى لأمانة العامة إجراء الدراسات اللازمة لربط البني الأساسية بين دول المجلس ، حيث انتهت دراسة عن تكامل الاتصالات بين دول المجلس وأخرى عن السكك الحديدية ، كما قام فريق عمل ميداني بدراسة استطلاعية للطريق البري المباشر وأوصت الأمانة العامة الدراسة الأولية المشتركة لتوزيع الغاز ودراسة عن خط البترول الاستراتيجي.

6 - بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات.[1]

معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي:

المعوقات الداخلية :ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها :

- العمالة الأجنبية وت أثيرها على قوة العمل المحلية

- معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية: توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس .لذلك لابد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها.

- المشكلات الحدودية : لعبت مشكلات الحدود، وان تم التوصل إلى تسويات في بعضها، دورا رئيسيا في توتير الأجواء وإشعال الخصومات بين دول المنطقة، وعلى أبسط الأحوال حالت دون التعاون المطلوب بين الدول والشعوب.[2]

المعوقات الخارجية :وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

- استمرار التوتر في منطقة الخليج : كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة،فلم تشهد المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس استقرارا إقليميا، إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟ ،! جريدة الكترونية كويتية:
http://WWW.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47 بتاريخ الاطلاع يوم 22 أوت 2018 على الساعة: 09 ساعة .

استمرت حتى نهاية عقد الثمانينات في القرن العشرين تلته فترة هدوء لبضع سنوات، وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة هزت منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام ألا وهي غزو العراق للكويت، ما أدخل المنطقة في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة حتى الآن حينما تتوجت بالغزو الأميركي للعراق والحديث عن تقسيمه لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدته، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس . وهناك من يرى أن احتلال العراق الآن من قبل أميركا وبريطانيا يهدف إلى وجود مصدر استراتيجي للنفط خارج دول المجلس . أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران فقد حاول الغرب منذ البداية أن يرعب دول المنطقة من البعبع الإيراني. وحاول قادة المجلس.[1]

– التكالب الدولي على المنطقة : لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة أو عليه على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية و ضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب . لقد كان لكل هذه الأسباب في دور عرقلة التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم . بذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية.[2]

[1]- المرجع نفسه.
[2]- زايد الزيد، المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

لقد ساهم كل من العامل الجغرافي والتاريخ المشترك للمنطقة في بناء وقيام التكتلات الاقتصادية سواء الاتحاد المغربي الذي تجسد في معاهدة مراكش في 17-فيفري-1989م، أو مجلس التعاون لدول الخليجالتي ترجع جذور نشأته الى سنة 1975، في الوقت الذي ساعدت فيه كل من المقومات المشتركة من لغة،و دين و ثقافة و أصل واحد، إلى جانب العوامل الخارجية التي أثرت بدورها على ظهور هذه المشاريع التي تسعى هذه الدول من خلالها إلى تحقيق أهداف إقتصادية إنمائية و أخرى سياسية و أمنية، إلا أن هذه الدول لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة، و ذلك لعدم قدرتها على تجاوز المعيقات التي حالت دون تأسيس فضاء مغاربي وعربي يكون قاطرة للتنمية و التحول نحو الأفضل، و من أبرزها خلافات الحدود بين هذه الدول، التي تعتبر العقبة الرئيسة للتقارب إلى جانب عجز هذه الدول على تنسيق سياساتها وتوحيد مواقفها نحو القضايا الخارجية و بالتالي تفضيلها للعمل مع الخارج بصفة منفردة عوضا عن التقارب و العمل على تجاوز هذه المعيقات.

مقدمة الفصل:

في ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، علاوة على ترابط الدول العربية في وحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، لذا فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية، وموقعه الاستراتيجي، تتوفر له أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي.

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة في اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام 1944 بعضوية الدول السبع المستقلة آنذاك وهي: مصر، والعراق، والأردن، وسوريا، ولبنان، والسعودية، واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام باقي الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشئون الاقتصادية مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه على المستوي العالمي .

المبحث الأول نشأة السوق العربية المشتركة ودوافعها

المطلب الأول تاريخ ودوافع تأسيس السوق العربية المشتركة

النشأة

لعل من الضروري الإشارة الى أنه قبل إنشاء السوق العربية المشتركة كان العمل الاقتصادي المشترك قد وصل الى أبعد نقطة وأكثر تقدما بكثير في مجال التكامل الاقتصادي بمفهومه العلمي وحسب نظرية التكامل بمنهجها التقليدي، حيث تم القفز مباشرة الى المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي الوحدة الاقتصادية، اعد مشروع الوحدة الاقتصادية في إطار الجامعة العربية، فقد صادق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذا المشروع في يونيو 1957 وأصبح يعرف باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، كان الهدفف من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين دول الأعضاء في الجامعة العربية.[1]

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة الى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى . وأطلق على تلك الاتفاقية: اتفاقية السوق العربية المشتركة ، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي : مصر وسوريا و الأردن والعراق،[2] يهدف قرار السوق الى تحرير التبادل بين أعضائه من جميع القيود، لقد تم تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول العربية الأعضاء في هذه السوق وأصبحت بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول جانفي 1971 كما وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي الموحد كخطوة ممهدة للانتقال بالسوق من منطقة تجارة حرة الى اتحاد جمركي[3] ،وبعد بضع سنوات أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي : ليبيا واليمن وموريتانيا عام 1977. والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل**، مجموعة النيل العربية،مصر :القاهرة،ط1، 2003، ص،5.

[2] – المرسي السيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**، محاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة ،طرابلس:جامعة بيروت العربية، 2002/3/22.

[3] – الموسوعة السياسية، **السوق العربية المشتركة.**

منطقة تجارة حرة ولم تتطور الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة . ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول . ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل ، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في كانون الثاني (يناير) 2000 و 30% في كانون الثاني 2001 وأخيرا 30% في كانون الثاني 2002 .

تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات ، أما العراق فلا يزال تحت الحصار الاقتصادي ، أما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار . أما ليبيا فقد ألغت الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة . [1]

الدوافع

أصبح التكامل الاقتصادي العربي وقيام السوق العربية المشتركة قضية حياة ومصير للأمة العربية وسبيلا للتضامن والوحدة من أجل العزة والسيادة ورفع مستوى المعيشة لأبنائها. وللخروج من التبعية الاقتصادية والسياسية في ظل عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعولمة السريعة .

وبواعث ودوافع هذا التكامل الاقتصادي تتمثل فيما يلي[2] :

1- المرسي السيد حجازي، **مرجع سابق**

2- المرجع نفسه.

1- ضرورة التحدث باللغة القوة الاقتصادية وتأثيرها في العلاقات الدولية وتحقيق المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية والتي تعد أكثر أهمية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التى يراد للعرب إحلالها محل التكتل الاقتصادي.

2- انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO ومحاولات البعض الآخر للانضمام وما يترتب على ذلك من الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية Most favorable Nation لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية (مثال ذلك إذا أعطي لبنان ميزة ضريبة لفرنسا لسلعة معينة تدخل لبنان بمعدل ضريبي أقل فإن هذه الميزة تطبق تلقائيا على استيراد هذه السلعة من أي دولة أخرى منضمة الى منظمة التجارة العالمية .

3- اقتناع الدول العربية بأهمية السوق المشتركة مع الالتزام بتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية وتفعيل أدوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في معالجة مشكلات أعباء الديون الخارجية على البلدان النامية وحركة التبادل و التعامل بالعملات الأجنبية وأيضا نتيجة بروز ظاهرة الاندماج الاقتصادي بين الشركات الدولية الكبرى في شتى القطاعات الاقتصادية (عولمة الاقتصاد) مما يجعل النجاح المتاح للاقتصاديات الصغيرة محدودا في عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة .

4- اتجاه كثير من الأنظمة الاقتصادية العربية نحو السوق والخصخصة وانفتاح الأسواق ، كما تتمشى القوانين العربية للاستثمار مع الإطار الدولي الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية سواء في إطار منظمة التجارة العالمية (اتفاقية إجراءات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتجارة أو في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف للاستثمار) .[1]

5- إن الاقتصار على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يحقق التكامل الاقتصادي العربي ولن يستقطب مزايا التكامل بل سيركزها في الدول ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة وعلى حساب الدول الأخرى على العكس من السوق المشتركة التي تكثف القواسم المشتركة بين الدول وتوسع من قاعدة المشاركة التكاملية بما تشتمل عليه من تحرير حركة عوامل الإنتاج .

[1] – المرسى السيد حجازي، مرجع سابق.

ولذا تعالج السوق المشتركة ما يسمى بسلبيات التجارة كما يتم توزيع مكاسب ومزايا التجارة في ظل السوق المشتركة بصورة أكثر عدالة بين أطراف السوق ، كما تحسن من سوق العمالة العربية وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل Interdependence والاكتفاء الذاتي للاقتصاد العربي وتخفيض معدلات البطالة . [1]

[1] – المرجع نفسه.

المطلب الثاني:أهداف وأهمية السوق العربية المشتركة

السوق بين الأهداف والتطبيق الفعلي:

أهداف السوق العربية المشتركة مشتقة من أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وقد اتخذ قرار إنشاء السوق في إطار السعي إلى تطبيق اتفاقية الوحدة، فكان الهدف من إنشاء السوق[1]:

✓تحرير تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية بين الدول الأعضاء، ولم يتحقق هذا الهدف لكثرة الاستثناءات التي طلبت الدول الأعضاء تطبيقها فيما يتعلق بالمنتجات الوطنية واستحالة تحرير انتقال المنتجات الأجنبية ما دامت الدول الأعضاء ليست منضمة إلى اتحاد جمركي يرتب توحيد التعرفة على البضائع المستوردة من الخارج.

✓انتقال رؤوس الأموال وتسوية المدفوعات، وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات جماعية لتحقيق هذا الهدف بين الدول العربية، وعلى الرغم من إحداث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإصدار الكثير من الدول العربية قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية في أراضيها من أخطار المصادرة والتأميم وما شابهها، فما تزال رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الدول العربية الأخرى ضئيلة جداً.[2]

✓ حرية انتقال الأشخاص وممارسة النشاط الاقتصادي: لقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بممارسة النشاط الاقتصادي ولكن ليس على أساس تفعيل أحكام السوق،إنما بمقتضى بعض الاتفاقيات الثنائية أو بناء على تراخيص خاصة من السلطات المسؤولة. أما ما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص فلم تستطع الحكومات العربية الاتفاق على إلغاء سمات الدخول فيما بينها.

✓ النقل والترانزيت وشؤون المواصلات:تعثر تطبيق هذا البند، بسبب ما رأته اللجان المختصة من إمكانية إلحاق الضرر ببعض الدول الأعضاء، مما أوجب التريث في إطلاق حرية الترانزيت إلى ما بعد قيام جدار جمركي

[1] – حميد الجملي، أزمة السوق العربية المشتركة،مجلة الفكر العربي،2013، مجلد،28،العدد،256،ص،6.

[2] – حميد الجملي، المرجع نفسه،،ص،7.

موحد. وما زالت عمليات النقل والترانزيت موضوعاً لاتفاقيات ثنائية بين الدول العربية، لا في إطار تفعيل السوق العربية المشتركة

ومع ذلك فشل قرار السوق العربية المشتركة، ومقارنته باتفاقية تسهيل التبادل التجاري الموقعة في سنة 1953 ،فإن إنشاء السوق العربية المشتركة يعتبر خطوة أكثر تقدماً، فهو يربط بين زيادة تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. كما أن قرار السوق العربية المشتركة يتجاوز القصور الموجود في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والمتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية إلى حد معين أو بنسبة معينة دون النظر إلى العوامل الأخرى التي قد تتأثر بهذا الإجراء، ومنها الجهاز الإنتاجي، وقد وضح قرار السوق العربية المشتركة قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار الأعضاء في السوق من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والرسوم والضرائب الأخرى، وعلى أن يتم ذلك على خطوات تدريجية وعلى مراحل متتالية الهدف منها في نهاية المطاف تحرير التجارة البينية.

ولقد اعتمد قرار السوق المشتركة مجموعة من القواعد لم تتضمنها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، ومن أبرز هذه القواعد مايلي [1]:

–تثبيت مستويات القيود والضرائب والرسوم عند مستواها المطبق أثناء صدور قرار إنشاء السوق ولا يسمح بزيادة أو فرض قيوداً أو ضرائب أو رسوم جدديدة على تبادل المنتجات بين الدول العربية الموقعة على اتفاقية قرار الانشاء بهدف اجراء التخفيض التدريجي حسب ما ورد في القرار.

– الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب وأية رسوم أخرى بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في أحد دول الأطراف أثناء تبادلها بين الدول الأعضاء. كما نص القرار على الإعفاء التدريجي بمعدل 20 % سنوياً، وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي، فيتم تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى بنسبة 10 % سنوياً وعلى أن يبدأ في تطبيق ذلك اعتباراً من أول عام 1965 . وطبقاً لقرار السوق لكل قطر من الأقطار وبموجب المادة الرابعة عشر من القرار (قرار إنشاء السوق العربية المشتركة) الحق في استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من

[1] –المرجع نفسه.

تخفيض المطبق عليها ويتم ذلك بطلب من المجلس بناء على أسباب ومبررات جذرية وعلى ألا تتجاوز الاستثناءات مراحل التدرج الكاملة المقررة للتحرر الكامل.[1]

الأهمية الاقتصادية والسياسية للسوق:

كان يمكن للسوق العربية المشتركة لو تم تحقيقها عملياً، أن تحقق المكاسب التالية لكل البلدان العربية منفردة ومجتمعة[2]:

تحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج القومي ونصيب الفرد منه، لأن السوق الواسعة كانت ستسمح بإقامة مشاريع كبيرة متنوعة على مستوى الساحة العربية ومتخصصة على مستوى كل قطر، مما كان سيوفر الاستفادة من

المزايا النسبية المتاحة لكل بلد عربي من ناحية ولمجموع الأمة العربية من ناحية ثانية. ففي مجال الزراعة كان يمكن دمج رأس المال الخليجي واليد العاملة المصرية والسورية المؤهلة مع موارد الأرض والمياه المتوافرة في السودان. وعلى مستوى الصناعة كان يمكن لتضافر رؤوس الأموال الموجودة في قطر أو أكثر مع اليد العاملة الفنية المؤهلة في قطر أو أقطار أخرى مع الثروات الباطنية والمواد الأولية الوفيرة في الكثير من الدول العربية، مثل النفط والفوسفات وخامات الحديد والبوكسيت وغيرها، أن يؤدي إلى قيام صناعة عربية متطورة في مصلحة كل الدول العربية بدلاً من تصدير هذه الموارد خاماً وإبقاء قسم كبير من الأموال العربية موظفة في الخارج، إضافة إلى انتشار قوة العمل العربية في كل أرجاء العالم تبحث عن عمل.

تكوين تكتل اقتصادي يساعد في تقوية الموقف التفاوضي في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان والمجموعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة الى بناء اقتصاد عربي متطور قادر على تحمل أعباء الدفاع والوقوف أمام التحدي الصهيوني في المنطقة العربية.

---

[1] – المرجع نفسه،ص،9

[2] – مطانيوس حبيب، بعض مسائل الاقتصاد السياسي: العولمة وتداعياتها في الوطن العربي، دمشق: دار الرضا للنشر والتوزيع،1999، مجلد،11،ص،323.

تشكيل قوة اقتصادية عربية وسوق واسعة يحسب لها حساب من قبل القوى العظمى، بما يؤثر في مواقفها السياسية من القضايا العربية المعاصر،ة وخاصة من قضية فلسطين والعدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي العربية.[1]

[1] – المرجع نفسه.

المبحث الثاني: معوقات آليات تفعيل السوق العربية المشتركة

المطلب الأول: معوقات السوق العربية المشتركة

تعتبر العوامل السياسية من المتغيرات الأكثر تأثيرا في العملية التكاملية و هناك من يراها العامل الأول المحدد لنجاح أو فشل المشروع التكاملي ، و لا يشذ المشروع التكاملي العربي عن هذه القاعدة فقد كانت و لا تزال الظروف السياسية هي التي تصنع مصير الوحدة العربية على مدى الستون سنة الماضية ، و سنركز في هذا العنصر على المتغيرات السياسية التي ميزت العمل العربي المشترك و أثرت في آلياته.

أ- المعوقات السياسية

- لعل من أهم هذه الصعوبات هي ضعف الإرادة السياسية المساندة للتكامل لدى العديد من الدول العربية ، وتغلب النظرة القطرية على النظرة القومية .

- ضعف فاعلية القرار السياسي وانعدام روح الالتزام به من جانب الدول المعنية ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغييب الجماهير العربية عن المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، منها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة . ولعل ذلك يطرح قضية بالغة الأهمية وهي غياب الديمقراطية الحقيقية : أي تداول السلطة السياسية بين مختلف الأحزاب.وما يترتب على ذلك من صعوبة إنجاح أي عمل عربي مشترك. [1]

- الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسة بين الدول على الاعتبارات التجارية والاقتصادية وعلى التكامل الاقتصادي العربي .

إضافة الى تباين النظم السياسية الاقتصادية في الدول العربية ، بحيث تؤدي العلاقات السياسية دورا مهما في حجم التبادل التجاري العربي، فعندما تسود علاقات ثنائية جيدة يرتفع حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول الى معدلات عاليةوعندما تتدهور العلاقات السياسية فإن حجم التبادل التجاري ينخفض الى أدنى مستوى له، ذلك على الرغم من أن الاتفاقيات

[1] - ، *المرسي السيد حجازي* مرجع سابق،ص،6.

الاقتصادية بين الدول العربية أوردت في أحكامها نصوصا تدعو الى تحديد أثر العلاقات السياسية على تنفيذ هذه الاتفاقيات.[1]

فالأوضاع الأمنية والسياسية الراهنة في منطقة جنوب المتوسط لا تسمح بتحرير الأسواق مثل الحروب والارهاب ومنها مناطق ثورات الربيع العربي وتمدد تنظيم داعش في أكثر من منطقة بحيث يجعل قيام سوق ظعربية مشتركة ضربا من الخيال وبالتالي فإن الحديث عن قيام سوق عربية مشتركة من دون إعطاء الاعتبار للأوضاع السياسية والحروب يعتبر كلام مستحيل بسبب عدم توافر البيئة القانونية والواقعية لقيام هذه السوق.[2]

كما أن السوق العربية المشتركة تواجه ضعف آلية تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها وعدم وجود خطة عربية شاملة في المجال الاقتصادي.فيقول أحد الباحثين أننا كعرب نعمل بنفس التيار، حيث ننطلق من المبدأ السياسي للوصول الى الهدف الاقتصادي.[3]

ب- الصعوبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية ويتضح ذلك جليا من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل ، أو تحقق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير. واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب الثانية وجعل هذا معدلات التنمية الاقتصادية بالدول العربية غير البترولية منخفضة. ويتضمن ذلك شيء في غاية الأهمية وهو أن الدول العربية تفتقر الى القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الإنتاجية أو ما يسمى بالمقدرة على التحول.

---

[1] - عبد الرؤوف الرهبان، **معوقات السوق العربية المشتركة: (المعوقات الداخلية)** ص،ص،224-226، على الموقع : http://almerja .net/reading.php ?idm=47519 يووم:28 سبتمبر 2018، على الساعة: 17 سا.

[2] - بلقيس عبد الرضا، **هل ستبصر السوق العربية المشتركة في المدى المنظور؟** العربي الجديد،على الموقع: www.alaraby.co.uk/amp//suplement/2015, بتاريخ التصفح: 29 سبتمبر 2018، على الساعة 14 سا,

[3] - عبد الأمير دكروب، السوق العربية المشترك حلقةفي إطار التعاون الاقتصادي العربي، منشورات الدفاع الوطني العربي، العدد 40، نيسان 2002، على الموقع، https://www.lebarmy.gov.ib/ar/content.

– يضاف إلى ذلك أن الهياكل الاقتصادية العربية أقرب ما تكون بدائل لبعضها البعض وليست مكملة فإذا ربطنا بين المصالح الاقتصادية لكل دولة عربية وضعف المقدرة على التحول لتبين لنا أن تلك الهياكل تدعو الى التفكك لا إلى التكامل . [1]

خلال فترة السوق العربية المشتركة من الستينات وحتى الآن اختلفت الأنظمة الاقتصادية العربية فيما بينها بالنسبة لتوجهاتها الى السوق وما صاحبها من سياسات اقتصادية ، أدت الى التنافر و التنافس بينها اكثر من التكامل . ففي الخمسينيات ساد الفكر الاقتصادي الحر مع السماح بدرجة من التدخل الحكومي ، أما في الستينات فقد تحول العديد من الدول نحو الاشتراكية وظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي واحتفظ البعض الآخر بالنظم الرأسمالية الحرة وفي السبيعنات والثمانينات ظهرت عودة نحو نظام الاقتصاد الحر وأخيرا في التسعينات حدث انقلاب كبير نحو نظام السوق الحر . وهكذا نجد إن الأيديولوجيات الثنائية والاختلافات الجذرية قد عرقل تجربة السوق المشتركة في الماضي وبنفس المنطق يمكن القول أنه في التسعينات وما بعدها ربما يحقق التوجه نحو السوق الحر والخصخصة نجاحا لتجربة التكامل الاقتصادي العربي في شكل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام 1998 .

-ومن الصعاب الاقتصادية الهامة اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة بين الدول العربية اختلافا كبيرا . حيث تتواجد في آن واحد مجموعة من الدول ذات عدد سكاني كبير ولكن مستوى دخل الفرد منخفض (مصر ، السودان اليمن) ودول ذات أعداد سكانية قليلة وذات دخل مرتفع هي دول البترول و ترتب على هذه الثنائية الاقتصادية النتائج التالية:[2]

-بالنسبة لهيكل الاستهلاك :

استفادت الدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة من سياسة الإحلال محل الواردات وحققت ووفورات اقتصادية في حين لم تستطع ذلك الدول ذات الأعداد المحدودة والدخل المرتفع بسبب ارتباط استهلاكها بالواردات من الدول المتقدمة في أوروبا وأميركا . ويعني هذا

[1] – عبد الرؤوف الرهبان، مرجع سابق، ص،ص،224–226.

[2] – *المرجع نفسه.*

أن مكاسب التكامل الاقتصادي العربي قد حقق وفورات في تكاليف الإنتاج للمجموعة الأولى من الدول ولم يتحقق نفس الشيء للمجموعة الثانية .

-بالنسبة لفوائض رؤوس الأموال العربية

تدفقت رؤوس الأموال العربية الى الخارج من مجموعة الدول البترولية فحظيت بها البنوك ذات السمعة المرموقة في شكل ودائع وفي أحيان أخرى استثمرت في الأوراق المالية الأجنبية أو العقارات أو مشروعات إنتاجية وتجارية في العالم العربي . وهكذا كان للحسابات الاقتصادية البحتة على المستويات القطرية دورا أهم من القومية العربية وما يرتبط بها من تكامل اقتصادي.

ولعل السبب وراء ذلك من الوضوح بمكان وهو أن الضمانات التي حوتها تلك الاتفاقيات الاقتصادية لا يمكن أن تواجه مهما بلغت قوتها مخاطر التقلبات السياسية أو التعديات على الحقوق الخاصة من قبل بعض الحكومات العربية .

-بالنسبة لفائض اليد العاملة في عدد كبير من الدول العربية

كان من الطبيعي أن يأمل فائض العرض العمالي من الدول منخفضة الدخل الفردي كمصر والسودان واليمن في أن تيسر له الحركة الى البلدان العربية مرتفعة الدخل وذلك في إطار التقاليد والتاريخ المشترك للامة العربية وخصوصا أنه لقرون عديدة هاجرت أعدادا مرتفعة من البلدان الصحراوية العربية الى بلدان زراعية خصبة ذات دخل مرتفع على رأسها مصر وبلاد الشام والعراق ولكن يبدو أن الفجوة الاقتصادية بين البلدان العربية تمثل في حد ذاتها عائقا رئيسيا أمام حركة العمل في البلدان منخفضة الدخل حيث تخشى البلدان الغنية من تحول هذه الحركة الى هجرة واستقرار يؤثر على كياناتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة . بل أخذت الدول العربية الغنية في الآونة الأخيرة في إحلال العمل الوطني والآسيوي محل العمالة العربية على أساس أن العمل الوطني أولى حتى وان كانت كفاءته منخفضة في البداية وأن العمل الآسيوي ذا كلفة منخفضة .

– التبعية الاقتصادية للغرب

تختلف التبعية الاقتصادية Economic Dependence عن علاقة الاعتماد المتبادل Interdependence حيث تقوم العلاقة الأخيرة بين أطراف تتقارب أو تتساوى ظروف كل منهم وحاجة كل منهم للآخر . أما علاقة التبعية فتعني أن أحد أطراف التبادل الدولي يكون دائما اكثر حاجة للطرف الآخر ولذا يتم التبادل دائما في صالح الطرف الآخر . والحقيقة إن علاقة التبعية الاقتصادية العربية للغرب بدأت من عهد الاستعمار الذي استثمر في البلدان العربية في الأنشطة الاقتصادية الأولية بغرض توفير المواد الأولية للنشاط الصناعي في البلدان الغربية ، كما تكرر النمط نفسه بالنسبة لدول النفط . وهكذا نجد أن مظاهر التبعية الاقتصادية ومساوئها قد ازدادت من خلال تراخي الطلب الخارجي على المنتجات الأولية بسبب التقدم الفني المستمر في البلدان المتقدمة و توفر البدائل الصناعية إضافة الى إمكانية تدوير المخلفات الصناعية.

– وأخيرا غياب التنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية ومن ثم عدم الربط بين الجوانب الإنتاجية والجوانب التجارية للتكامل الاقتصادية العربي. كما أن التعاون العربي القائم في شكل اتفاقيات ثنائية لتبادل ألا فضليات التجارية على أسس انتقائية بجداول السلع أو مناطق تجارة حرة ثنائية كل ذلك يعرقل من العمل العربي المشترك على أساس جماعي .

ثانيا : أسباب تتعلق باتفاقية الوحدة الاقتصادية التي قامت في ظلها السوق العربية المشتركة

– الطموح الزائد عن الحد لتحقيق الوحدة الاقتصادية في فترة قصيرة نسبيا وتجاهلها للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول العربية عند إبرام الاتفاقية خصوصا ما يتعلق منها بحرية انتقال العمال أو رؤوس الأموال مما أدى الى عدم دخول العديد من الدول العربية فيها .

– عدم تفصيل الاتفاقية لمراحل التنفيذ التي تبغي اتباعها وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة . و عدم النص على فرض عقوبات على المخالفين مما أفسح المجال للدول الموقعة على الاتفاقية من القيام بالمعاملة بالمثل . وهكذا فان خلو الاتفاقية من آلية

لتنفيذ قرارات المجلس من قبل هذه الدول الأعضاء قد شجع على التهرب من تطبيقها ومن منع الدول من أن تصدر في أراضيها أية قوانين أو قرارات تعارض أحكام الاتفاقية .[1]

ثالثا: أسباب متعلقة بمجمل العمل العربي المشترك

– الاعتماد الكبير للدول العربية على التعريفة الجمركية كمصدر أساسي في إيرادات الدولة والتخوف من نقص الحصيلة الجمركية على الرغم من أن عوائد تحرير التجارة يمكن أن يكون أكبر بكثير من عوائد الرسوم الجمركية . و أيضا خوف الدول الغربية على صناعاتها من المنافسة جعلها تتردد كثيرا في تخفيض التعريفة الجمركية بصورة كبيرة وإن كانت تلك الدول ستضطر عند دخولها منظمة التجارة العالمية الى الالتزام بجدول زمني محدد تتخلص فيه من ضرائبها الجمركية و في ظل وجود آلية لمراقبة مدى التزام تلك الدول بتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

– افتقاد التجربة العربية لعنصر التكافؤ بين المنافع والأعباء في التكامل الاقتصادي وعدم إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية المتضررة من نقص إيراداتها خصوصا في مرحلة الانتقال ، ولعل ذلك كان من مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة في حين استخدمت الدول العربية أسلوب المساعدة للدول المتضررة مما جعل المساعدة تعتمد على الأهواء السياسية المتقلبة .

– استمرار الطابع التقييدي و التعقيدي للواردات في الدول العربية من حيث الإجراءات التجارية والجمركية والتي تبدد الكثير من الوقت والجهد والمال وترهق المصدرين والمستوردين وتضعف تدفقات التجارة .

نتيجة لما سبق توجه كل من المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم كافة الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية : [2]

-التوسع في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري .

-الربط بين تلك الاتفاقية وبين السوق العربية المشتركة .

---

[1] – *المرسي السيد حجازي* ، مرجع سابق،ص،ص،9-11.

[2] – *المرسي السيد حجازي، مرجع نفسه.*

وفي عام 1996 عقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة وكلف القادة المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع استراتيجيات وتخطيط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح للأمة العربية الفرصة لخدمة مصالحها الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى من موقع التكافؤ والندية .

ومن هذه الخطوات المقترحة كان إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة ضرورية للوصول الى السوق العربية المشتركة . واستجابة لقرار القمة العربية أصدر المجلس الاقتصادي الاجتماعي قراره عام 1997 تضمنه الموافقة على برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسر التبادل التجاري العربي يقام بمقتضاه وفي إطاره منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى خطط اكتمالها على مدى عشر سنوات تبدأ من 1998 وتكتمل في كانون الثاني 2007.

إنضم للاتفاقية 14 دولة عربية هي : الأردن ، الإمارات العربية ، السعودية ، سوريا ، البحرين ، لبنان ، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، مصر ، ليبيا ، تونس والمغرب . هكذا تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يزيد عن 190 مليون نسمة ، وناتج قومي إجمالي 522 مليار دولار ، 90% من حجم الصادرات العربية و 91% من حجم الواردات العربية ، و96% من التجارة العربية البينية للصادرات و 91% للواردات .

إلا أن بعض الدول المنضمة للاتفاقية قدمت قوائم سلبية لبعض السلع التي تستثنى من التحرير وعادة ما تكون سلعا هامة في التجارة الدولية . وهذا يضعف بلا شك الاتفاقية مما يجعل البعض يطلق على تلك الاتفاقية لتحرير التجارة العربية بأنه عقد زواج كتب على وثيقة طلاق.

لكن الحقيقة هي أن تقييم تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبرز توفر فرص النجاح كما يعكس أيضا بعض الصعاب التي ينبغي معالجتها على النحو التالي :

الجوانب الإيجابية التي توفر فرص نجاح أكبر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي :

- توفر الإرادة السياسية العربية نحو إقامتها وإنجاحها .

-توفر السند القانوني لإقامتها " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول العربية الموقعة عام 1981 .

- توفر الإطار المؤسسي الفاعل للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء .

- وجود برنامج زمني معقول لأقلمة تلك المنطقة مع تطبيق العديد من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي والتوجه الى السوق والخصخصة.

- الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بأن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، الى جانب ضرورة الالتزام بمبادئ منظمة التجارة العالمية مما سيسهل إمكانية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولكن الإيجابيات التي سبق ذكرها يواجهها عددا من الصعاب ينبغي مواجهتها من أجل إنجاح اتفاقية منقطة التجارة العربية الحرة وهي :

-إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على كثير من السلع ، وعلى حماية النظام الزراعي بصفة خاصة عن طريق الحظر على استيراد المنتجات الزراعية .

-التعسف في تطبيق الاشتراطات الخاصة بقواعد المنشأ للسلع والمنتجات العربية .

- انخفاض فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعدم اشتمالها على جميع الأقطار العربية 15 قطراً من 22 في عام 2001 . [1]

-فمشروع السوق العربية المشتركة خاصة والدول العربية عامة رأت عقبات ومشاكل في جميع الاتجاهات، فكانت الصعوبات الأكثر حدة هي مع الدول الفقيرة مثل اليمن والسودان: لأن اقتصادها لايزال أكثر تخلفا من باقي دول أعضاء السوق[2] قبل أن تتحقق فأطلق عليها اسم"مشروع مع وقف التنفيذ" وهذا راجع الى عوامل رئيسية بالإضافة الى الأسباب التي تم التطرق اليها سالفا فيمكن تلخيص العاملين في:

[1] – *المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص،12.*

[2] – عبد الرحمان ابراهيم الصنيع، كتب الشرق الأوسط، **السوق العربية المشتركة: الخلفية النظرية...العقبات التي تواجهها...وآفاق المستقبل**، على الموقع الالكتروني: archive .aawsat.com ، بتاريخ الاطلاع 25 أوت 2018 على الساعة 19ساعة.

-الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول العربية والذي يمكن عنه أنه استقلال مستبدل بسيطرة اقتصادية، مالية وثقافية، اجتماعية من قبل الدول التي كانت مستعمِرة لهذه المنطقة وقد سارت العلاقات بين الدول العربية والدول الغربية في إطار تبعية.[1]

-الفروقات الموجودة بين دول أعضا السوق، فانطلاقا من هذه الفروقات نجد أنه ظهرت أسواق أخرى على هامش السوق المشتركة والتي ترعاها بالومقام الأول الجامعة العربية.وإذا كانت السوق العربية تمثل بالدرجة الأولى المشرف العربي، فإن هناك تنسيقا هاما على المستوى الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الطي يضم كل دول الخليج مع السعودية التي تتشابه كل اقتصادياتها، اضافة الى اللجنة الاستشارية لدول المغرب العربي التي تولت التنسيق الاقتصادي بين دول المغرب الأربعة: الجزائر، تونس، المغرب وليبيا، كما توجد منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، لكن هذا التباين في اقتصاديات الدول العربية في مجال الاندماج والتكامل والتبعية الشبه الكاملة للدول الغربية حالت دون إقامة سوق عربية مشتركة تحقق الأهداف المسطرة في ميثاق التأسيس.[2]

-- انشغال بعض القادة العرب في الارهاصات الايديولوجية الذي أُسفر عنه اهمال الجانب الاقتصادي والذي نتج عنه تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدولهم.

-عدم وجود شبكة نقل ومواصلات بين الدول العربية إضافة الى غياب شبكة المعلومات والإحصائيات عن النشاطات الاقتصادية العربية، فقد أشار البيان الصادر عن المؤتمر السابع للمستثمرين ورجال الأعمال العرب المنعقد في بيروت عام 1997 بأنه وعلى الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار الصادرة في الدول العربية فإن 10.3% فقط من أموال العرب الموجودة في الخارج عادت الى العالم العربي. [3]

[1] – عبد الرحمان ابراهيم الصنيع، مرجع سابق

[2] – المرجع نفسه

[3] – المرجع نفسه.

المطلب الثاني: آليات تفعيل السوق العربية المشتركة

يمكن طرح بعض المقترحات التي نرى عند تبنيها، أو تطبيق بعض من بنودها قد تساهم في تحقيق تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة، والتي نوجزها على النحو التالي[1]:

1-التأكيد على وضع تصور واضح لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة يحمل في طيته إستراتيجية خطة شاملة مستقبلية، تتضمن بنوداً للخطوات والتوصيات ذات أولويات واضحة، واليات التنسيق التي تكفل التطبيق وقبول مشاركة جميع الدول العربية بقطاعيها الحكومي والخاص، وان تحرص الجهات المختصة في الدول العربية بأن تضع مصلحة قيام السوق العربية المشتركة فوق مصالحها القطرية، وأن تحرص الدول العربية على الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها، وان يسعى المجلس الاقتصادي الأعلى العربي إلى ضرورة إحداث هيئة عامة مسئولة عن المنتجات العربية والاهتمام بالخصائص التي لها علاقة بالمواصفات النوعية والجودة.

2- أن يبذل المجلس الاقتصادي الأعلى العربي جهوداً نحو الاهتمام بالبحوث والتطوير في بنك المعلومات عن كل ما يتعلق بالتبادل التجاري البيني، خاصة التصدير والاستيراد، وان يحرص على تحديث هذه المعلومات بصفة سنوية ويقوم بتوزيعها ونشرها.

3- أن تحاول الجهات المعنية في الأقطار العربية تخفيض تكاليف النقل بين دولها لأن هذا يساهم في تخفيض أسعار السلع، مما يجعلها في وضع أفضل أمام المنافسة العالمية، ولتعزيز وتفعيل التجارة العربية البينية لابد وان تحرص الجهات المختصة في كل دولة عربية بتخصيص نسبة تتراوح ما بين 5% - 10% من إجمالي الناتج المحلي لها وضخه في مشاريع استثمارية داخل الدول العربية، لأنه من الضروري تنويع الإيرادات الحكومية للأقطار العربية، وذلك من خلال توجه الحكومات العربية نحو التعاون مع القطاع الخاص في الدول العربية المختلفة في الاستثمار بمشروعات مشتركة، خاصة في المجالات غير التقليدية، مثل الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الالكترونية، وتطبيق التكنولوجيا في الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية، حيث أن مجال التقدم في الثورة المعلوماتية

[1] -المرسى السيد حجازي، مرجع سابق، ص،ص،13-15.

متاح للدول العربية، وقد يكسبها ميزة نسبية نظراً لعدم وجود حواجز أو منافسة شديدة مقارنة بالمجالات التي تتعلق بالثورة الصناعية على الساحة الدولية.

4- إن تبني هذه المقترحات أو بعضها قد يساهم في تحقيق تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة وقد تلعب دوراً كبيراً في الوصول إلى المرحلة الأخيرة في التكامل الاقتصادي العربي وهي الوحدة الاقتصادية العربية، التي تعتبر من أهم الطموحات والحلم الكبير لكل مواطن عربي داخل الوطن العربي وخارجه مما يشكل حافزاً قوياً للعقول العربية المهاجرة لعودتها إلى ديارها، التي هي أحق بها من غيرها، وسيحد من هجرتها في المستقبل، كما أن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لابد وأن يفضي إلى تعزيز ثقة رجال الأعمال والمستثمرين العرب في قوة ومتانة الاقتصاد العربي، وان الأموال والاستثمارات العربية الضخمة في الخارج والتي قدرت حسب الإحصائيات الأخيرة بنحو 850 مليار دولار سيتوجه جزء كبير منها إلى السوق العربية المشتركة والتي ستتحول مستقبلاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية وسيصبح حجم التجارة العربية البينية 306,5 مليار دولار، وحجم التجارة العربية الخارجية 28,5 مليار دولار، أي عكس التقديرات الحالية، وهذا بالتالي سيتولد عنه ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي للأقطار العربية، مما سينعكس ايجابياً على رفاهية المواطن العربي من المحيط إلى الخليج.

لإقامة منطقة التجارة الحرة في طريق دعم التكامل العربي وصولا الى السوق المشتركة ويتطلب تفعيل والإسراع بخطوات التكامل الاقتصادي العربي ما يلي :[1]

1- إعادة بناء الإنسان العربي على ثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الفاضلة حتى تتفاعل الجماهير العربية وتشترك في إنجاح الأعمال العربية المشتركة. وذلك طالما إن السوق العربية المشتركة يتم تفعيلها وإنجاحها بواسطة الإنسان العربي فينبغي ان يكون مقتنعا بجدواها و فائدتها على مستوى معيشته . إن المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المصيرية الهامة المتعلقة بمصلحة المواطن العربي وفي مقدمها قرارات التكامل الاقتصادي شرط ضروري لإنجاح أي عمل عربي مشترك . ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن تؤمن حرية الإنسان العربي في التشغيل والعمل والاستخدام والفكر وإبداء الرأي و حقه في التملك وممارسة النشاط الاقتصادي وتوضع له كافة الضمانات من أية معوقات في أي بقعة من الوطن العربي الكبير .

2- ضرورة وضع استراتيجية عربية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية قريبة ومتوسطة و بعيدة المدى من قبل الدول العربية تأخذ في الحسبان المصلحة القومية والخصوصيات القطرية تجعل هدفها وغايتها ووعائها ووسيلتها المواطن العربي ، استراتيجية تأخذ الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في حسابها وتتفاعل معها ، و في هذه الاستراتيجية أيضا ينبغي التأكيد على أن قيام التكامل الاقتصادي العربي أصبح الخيار الاستراتيجي للامة العربية لكي يمكنها التصدي لتحديات المستقبل وصياغة علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة الأخرى على أساس التكافؤ والندية بدلا من التبعية و الضعف و ما يمثله من مخاطر اقتصادية وسياسية على مستقبلها .

ينبغي الالتزام بالقيم الدينية والإسلامية التي تؤكد على التعاون والتكامل والوقوف صفا واحدا في مواجهة المخاطر التي تواجهها الأمة العربية ولعل المخاطر الاقتصادية التي تواجهها الآن في ظل العولمة الاقتصادية لا تقل عن المخاطر الأخرى " إن الله يحب الذين

---

[1] *أشرف احمد العدلى*، **التجارة الدولية: التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة**،ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر: مدرسة ابن النفيس- المعمورة-، 2002،.ص،ص،282،283..

يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص " صدق الله العظيم . إن تلك القيم التي جمعت العرب حولها وجعلت لهم دولة وحضارة عظمى قادت العالم سبعة قرون بعد أن كانوا قبائل شتى لا تكترث لهم الأمم وهي الكفيلة بإحياء قومية العرب ووضع مسيرة التكامل الاقتصادي بينهم على الطريق الصحيح .

وللنهوض بالسوق العربية المشتركة والخروج بها من نطاق مشروع مع واقف التنفيذ يجب اتباع بعض الخطوات والمقترحات إضافة الى التي سبق ذكرها مثل:

–التأكيد على وضع تصور واضح لتنافيذ مشروع السوق العربية المشتركة يحمل طياته استراتيجية مستقبلية تتضمن بنودا لخطوات وتوصيات ذات أولويات واضحة وآليات التنسيق التي تكفل التطبيق وقبول مشاركة جميع الدول العربية بقطاعيها الحكومي والخاص.[1]

– ينبغي الاهتمام بقضية التعليم وتوفير الفرص التعليمية الحقيقية خصوصا في مجالات التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والحاسبات الآلية وغيرها من فروع الدراسات العلمية المتطورة مما يسمح بتطوير العلوم وبالقيام بالأبحاث العلمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح باستغلال الموارد المتاحة البشرية والمادية والطبيعية في الوطن العربي الاستغلال الأمثل وتوجيهها نحو التكامل الاقتصادي الناجح .

– ينبغي وضع الأولوية في مجال العمل الاقتصادي العملي المشترك لتنمية الاستثمارات ودفع العمل الإنتاجي المشترك اكثر مما يكمن في إزالة حواجز التبادل التجاري القائمة أي إعادة رسم خريطة الاقتصاد العربي وصولا الى مخطط جديد للتخصص وتقسيم العمل فيما بين الأقطار العربية. وفي هذا المجال فان المشروعات العربية المشتركة تشكل مدخل عملي يتميز بتواضع أهدافها ومرونة تنفيذها ومرحلية تحقيقها لاندماج اقتصادي عضوي تدريجي يمكن ان يعمل له وبصورة مطردة وفي آن واحد لخدمة أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل العربي . و في هذا المجال فإن قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر قابلية لاستقبال التقنية الحديثة واستخدامها وتوظيفها في عمليات انتاجية تسمح بانتقالها من مجال الإنتاج الى مجال المعرفة والبحث والتطوير وهو المجال الأكثر استعدادا

[1] – عبد الرحمانابراهيم الصنيع، كتب الشرق الأوسط، مرجع سابق، بتاريخ الاطلاع : 10 سبتمبر 2018، على الساعة 16 ساعة.

في خلق التشابك الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية في الأقطار العربية نتيجة للآثار الأمامية والخلفية التي يمكن أن تحدثه مشاريعه في خلق قاعدة مشتركة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمتكاملة النظرية والقومية .

– ينبغي تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل مجالاته وعلى مختلف مستوياته عن الخلافات السياسية مع التأكيد على أهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي ليس فقط لرفع مستواه الى الأمام وإنما لتوفير روح الالتزام لخطواته وقراراته لدى المستويات التنفيذية بما يتضمن ذلك من الدعوة لإزالة كافة المعوقات التشريعية والإدارية والإجرائية التي تضعف من أثر خطوات التكامل الأخرى كالإعفاءات الجمركية مثلا.[1]

أولا :تجاوز الاتفاقيات التنائية الى اتفاقيات الجماعية وهذا لكون ان الاتفاقيات التنائية تشمل على عديد من النقائص منها:

*ان سياسات المفروضة في الاتفاقية التنائية لا تمثل مصالح اقتصادية قطاعية بشكل رئيس ولا تتعامل مع استراتجيات اقتصادية بعيدة الامد.

*تفتقر ذلك الاتفاقيات الى معالجة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد المنشا والعوائق الادارية للاجمركية

*تخلو معطم الانفاقيات من معالجات لقضايا الممارسات التجارية غير المصنفة على شاكلة الاغراق والدعم ، كما تخلو من وسائل لحسم منازعات التجارية.

تانيا :تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية:ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف توفر مزايا اضافية للصادرات، العربية وتفسح مجالا أكبر للتجارة البينية وتفتح سوقا واسعا للمنتجات العربية ، كما أنها سوف تشكل ضرورة في ظل انتشار التحدي الأكبر أمام الدول العربية.[2]

تنطوي العقبات والمعوقات التي تعترض التكامل الاقتصادي العربي على أبعاد موضوعية وذاتية يصعب الفصل بينها ن إو ، اقتضت مستلزمات التحليل إجراء مثل هذا

[1] – أشرف احمد العدلى، مرجع سابق، ص،284

[2] – OCDE, **fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition**, 1995, P49

الفصل ، وفي هذا الإطار يمكن الاكتفاء بالتوقف عند ما :يلي –إن أبرز ما يعيق الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يتمثل في استمرار وجود مروحة واسعة من القيود غير الجمركية للسلع وعدم التوافق على قواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية ، إضافة إلى التفاوت الحاد في هياكل الرسوم والضرائب وبنيات الأسعار ومستويات الأجور والتأمينات ، وإلى التباين وأحيانا التعارض في نظم الرسوم الجمركية .

خلاصة الفصل

خلاصة القول هي أن المشروع العربي للتكامل الاقتصادي والذي تمثل فيه السوق العربية المشتركة حده الأدنى يمكن أن يحقق العزة والكرامة والغنى للأمة العربية و خصوصا مع تزايد وعي الجماهير والمسؤولين العرب حول مزايا التكامل الاقتصادي ومع غياب الثنائية الأيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية التي سيطرت زمنا طويلا في الفكر العربي ، وفي ظل الضرورات والمستجدات العالمية ، المنظمات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة الى الشركات الدولية . فقط يحتاج المشروع الاقتصادي العربي للتكامل لكي ينجح الى احترام حقوق وكرامة الإنسان العربي في أقطاره ، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية وتوجه حقيقي للإرادة السياسية نحو التكامل.

ونعليه نخلص الى أن السوق العربية المشتركة قد وصلت للنتيجة نفسها التي وصلت اليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من حيث الفشل في دفع العملية التكاملية بين الاقتصاديات العربية.

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، يستدعي التطرق للمفاهيم كأدوات للقراءة تساعد على تشكيل زاوية للفهم و التشخيص، كذا إعتماد مختلف التصورات النظرية على شكل أطر تحليلية، فالتكامل يعتبر عملية تدريجية ومستمرة ،تنتقل من حالة التجزئة إلى حالة التعاون و التكامل في ما بين الدول وصولا إلى الإندماج، الذي يعتبر أقصى مراحل التكامل،حيث تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق أهداف إقتصادية،إنمائية و أهداف سياسية و أمنية،مستجيبة من خلال ذلك للتحولات الدولية التي تؤثر فيها، كما ظهر إهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لظاهرة التكامل، و من أهمها النظرية الوظيفية بشقيها القديم و الجديد، إلى جانب الفيدرالية والإتصالية التي تناولناها.

تعتبر ظاهرة التكامل ظاهرة قديمة قدم التجمعات الإنسانية و الحضارات ،لكن هذه الظاهرة عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،نتيجة التطورات التي شهدها العالم و التي فرضت على الدول الإتجاه نحو التكامل و إنشاء التكتلات الإقليمية و ذلك لتحقيق الأهداف في المجالات المختلفة و التي تعجز عن تحقيقها منفردة .

كما كان هناك إهتمام أكاديمي كبير بهذه الظاهرة حاول أن يفسر ظاهرة التكامل حيث ساهمت فيه العديد من المدارس أبرزها الوظيفية بفرعيها القديم و الجديد.

و بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها عملية التكامل في بعض مناطق العالم(الإتحاد الأوروبي) إلا أن التجربة العربية في محاولة إرساء السوق العربية المشتركة، و التي تعود جذورها إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار إلى أن تم التوقيع على معاهدة إنشائه في سنة 1964 م لم تصل إلى ذلك، ولم يستمر طويلا ليدخل سياسة الجمود و السكون،نتيجة المعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة.

كما أن الدول العربية دخلت في ظل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية مع تسعينات القرن الماضي مرحلة جديدة مليئة بالتهديدات المتعددة من حيث طبيعتها و مصادرها قد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات و التحديات السياسية و الإقتصادية و الأمنية و من بينها الإرهاب، الذي سبب أزمات و حالة من الفوضى في هذه الدول خاصة بعد تطوره، و ارتباط التنظيمات المحلية بتنظيم القاعدة و ظهور التنظيمات الأخرى (داعش) التي باتت اليوم تشكل تحدي للدول العربية خاصة ودول منطقة جنوب المتوسط عامة ،

بالإضافة إلى هذا تشهد المنطقة الكثير من التحديات الأخرى، و قد ذكرنا منها الخلافات السياسية و خلافات الحدود،و قضية الصحراء الغربية إلى جانب المديونية و الإقتصاد الهش... ، و كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد إستقرارها.

و هذا ما دفعها للبحث عن الطرق المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من التحديات و التهديدات، و ذلك بالإستغناء عن العمل المشترك ضمن السوق العربية المشتركة بسبب هشاشتها و غياب الإرادة السياسية، و راحت تتعامل مع هذه التهديدات بشكل منفرد تارة واتفاقيات ثنائية تارة أخرى، أي كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهتها.إلا أن إمكانات و قدرات هذه الدول، الغير مؤهلة لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والإستراتيجيات الفعالة، لوضع حد لمختلف هذه التهديدات توجهت إلى أوربا بإعتبارها شريك إستراتيجي، فلم تتردد الدول العربية في قبول الدخول في مختلف المبادرات و المشاريع المقترحة من الجانب الأوروبي.

بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة و العمل المشترك مع أوربا أو الو،م،أ، مخيبة لآمل الدول العربية و شعوبها، لأنها لم تحد من هذه المخاطر و التهديدات بل تحولت هي نفسها إلى مصادر لتهديد أمن هذه الدول و مجتمعاتها، من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها، و بالتالي تكريس الفقر و البطالة بل أن حضورها القوي في منطقة جنوب المتوسط سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد كما أكدته الأحداث الراهنة في بعد ثورات الربيع العربي.

ولقد تبين لنا من كل هذا أن دول جنوب المتوسط يستحيل عليها التعامل مع التهديدات والتحديات بالإعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف و شركاء خارجيين في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي العربي أو نكامل جنوب جنوب .

خلاصة القول هي أن المشروع العربي للتكامل الاقتصادي والذي تمثل فيه السوق العربية المشتركة حده الأدنى يمكن أن يحقق العزة والكرامة والغنى للأمة العربية و خصوصا مع تزايد وعي الجماهير والمسؤولين العرب حول مزايا التكامل الاقتصادي ومع غياب

الثنائية الأيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية التي سيطرت زمنا طويلا في الفكر العربي ، وفي ظل الضرورات والمستجدات العالمية المنظمات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة الى الشركات الدولية العملاقة . فقط يحتاج المشروع الاقتصادي العربي للتكامل لكي ينجح الى احترام حقوق وكرامة الإنسان العربي في أقطاره ، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية وتوجه حقيقي للإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي وأخيرا الى تطوير نظم وتقنيات التعليم والبحث العلمي في معاهده وجامعاته.

1- باللغة العربية

الكتب:

- بخوش مصطفى ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات و الأهداف** ،القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006

- حداد معين ،**الجيوبولتيكا ،قضايا الهوية و الإنتماء بين الجغرافيا و السياسة** ، (ب.ب.ن) :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،2006.

- صدام مريم الجميلي ، **لإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009 .

- طه المجذوب ،**الأمن الأوروبي –المتوسطي من وجهة نظر مصرية ،السياسة الدولية** ، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،السنة 32 ، العدد :124،أفريل 1996.

- ابراهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996،.

-الاقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، ، 2009.

-بخوش صبيحة ،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**، عمان، د ار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،2010.

-بن حماد الجوهري اسماعيل ، **تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987

-جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007.

- حمدان جمال ، **استراتيجية الاستعمار و التحرر**،القاهرة:دار الهلال ،ابريل ،1967،ص .240.

- دوغين ألكسندر ، **أسس الجيوبوليتيكية مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تعريب و تقديم :عماد حاتم ، بيروت : دار الكتاب الجيد،2004.

- السرياني محمد محمود ، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها** ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم العربية الأمنية، 1466,

- -سعيدوني ناصر الدين ،**الجزائر و منطلقات و آفاق ، مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.

- صديق احمد ،**إتحاد المغرب العربي في العالم العربي** المغرب ،افريقيا الشرق ،ط2 ،1991.

- عارف دليلة ، **التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية: اتجاهاته و تناقضاته**،لبنان: دار الطليعة .

- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل**، مجموعة النيل العربية،مصر :القاهرة،ط1، 2003.
- عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع**، الجزائر: دار طليلة، 2010
- عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ، (ب.ب.ن) ، دار إبن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2011 .
- العفاس عمر ابراهيم ،**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ليبيا ،دار الكتب الوطنية ، 2008.
- العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 .
- غربي محمد ، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة**، الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2014.
- فاخوري مصطفى ، **الأقطار و البلدان ، موسوعة جغرافية و تاريخية و اقتصادية لدول العالم كافة** ، ط2، بيروت ، دار المعرفة ، 2007.
- الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي ، نداء المستقبل**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3، 2005.
- مانع جمال عبد الناصر ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004
- مرفعت أسعد عطا الله و السروجي محمد محمود ، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904)** ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ,
- نوفل احمد سعيد ، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات** ، الأردن : جامعة اليرموك

الأطروحات والمذكرات

- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،2010-2011.
- آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم الإقتصادية، 2006-2007.
- يحي سعاد،**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة عن اصدار عملية خليجية موحدة**، مذكرة ماجستير،بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012-2013.

بلقاسمي رقية ، **التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، بسكرة:جامعة محمد خيضر ، 2011

رابح فضيلة، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995_1996

المواقع الالكترونية

la Méditerranée Abis Sébastien, **Entre Unité et diversité** :- **Plurielle** .WWW .Fmes.org.

- **البحر الأبيض المتوسط** ، **قمة الحضارة** ، نقلا عن موقع الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

البحر الابيض المتوسط ، تاريخ الإطلاع: 16/06/2016. على الرابط: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/d/d5/Carte_Mediterranee_02.jpg/1280px-Carte_Mediterranee_02.jpg https-

البحر الأبيض المتوسط، تاريخ الإطلاع 2016/06/16على الرابط: http://ency.kacemb.com/

البحر الأبيض المتوسط، تاريخ الإطلاع: 2016/06/04. على الرابط: http://www.marefa.org/index.php/

زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟ ،! جريدة الكترونية كويتية: http://WWW.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47

محفوظ بورابة، **الجغرافيا السياسية** ، ، على الرابط: https://www.google.co.ma/search?q=

عبد الرحمان ابراهيم الصنيع، كتب الشرق الأوسط، **السوق العربية المشتركة: الخلفية النظرية...العقبات التي تواجهها...وآفاق المستقبل**، على الموقع الالكتروني: archive .aawsat.com

المعاجم والموسوعات

عبد الرحيم العزيزي هاني ، **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسية** ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2005.

عبد الفاتح اسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية** (ب.ب.ن) : العربي للنشر و التوزيع ، 2008.

الموسوعة السياسية، **السوق العربية المشتركة.**

الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية**،لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ج1 .

المجلات والندوات العلمية

الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي والواقع و الآفاق**،جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد،5،

حبيب مطانيوس ، بعض مسائل الاقتصاد السياسي: العولمة وتداعياتها في الوطن العربي، دمشق: دار الرضا للنشر والتوزيع،1999، مجلد،11.

رحماني موسى ، **التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، سطيف،ماي،2004 .

زرقون الحاج اسماعيل ، **المغرب العربي و الصراع الدولي** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد : 9 ، 2010

محمد شكري،**تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي** ،المؤتمر المصرفي العربي السنوي : رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، قطر:الدوحة، ، نوفمبر 2007.

السماك محمد أزهر سعيد ، **الوزن الجيوبولتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله** ، المستقبل العربي ، السنة 15 ، العدد: 162 ، أوت 1992.

علاوي محمد لحسن ، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية : شراكة اقتصادية حقيقة .....أم شراكة و إرادات** ، العدد: 16،2012.

المرسي السيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**، محاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة ،طرابلس:جامعة بيروت العربية، 2002/3/22.

المزروعي محمد بن عبيد ، **انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002**-2010 ،تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التكامل النقدي ،الأمانة العامة، الرياض ، 2010,

حميد الجملي، أزمة السوق العربية المشتركة،مجلة الفكر العربي،2013، مجلد،28،العدد،256.

2- الكتب باللغة الأجنبية

- Abdenoor Benantar , «**The Role of the USA in the Mediterranean , What Role Does the USA play in the Mediterranean ?** », Med 2009 ,P.40

- Maurice Flory et autres ,**introduction à l'Afrique du nord contemporaine** , Aix-en-Provence ,institut de recherche et d 'étude sur le monde arabe et musulman , 1975 ,p p, 20-23.

- Yves Lacoste, Géopolitique **de la Méditerranée** ,Paris : Armand colin , 2009.P.17

1- باللغة العربية

الكتب:

- بخوش مصطفى ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات و الأهداف** ،القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006

- حداد معين ،**الجيوبولتيكا ،قضايا الهوية و الإنتماء بين الجغرافيا و السياسة** ، (ب.ب.ن) :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،2006.

- صدام مريم الجميلي ، **لإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009 .

- طه المجذوب ،**الأمن الأوروبي –المتوسطي من وجهة نظر مصرية ،السياسة الدولية** ، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،السنة 32 ، العدد :124،أفريل 1996.

- ابراهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996،.

-الاقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، ، 2009.

-بخوش صبيحة ،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**، عمان، د ار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،2010.

-بن حماد الجوهري اسماعيل ، **تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987

-جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007.

- حمدان جمال ، **استراتيجية الاستعمار و التحرر**،القاهرة:دار الهلال ،ابريل ،1967،ص .240.

- دوغين ألكسندر ، **أسس الجيوبوليتيكية مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تعريب و تقديم :عماد حاتم ، بيروت : دار الكتاب الجيد،2004.

- السرياني محمد محمود ، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها** ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم العربية الأمنية، 1466,

- -سعيدوني ناصر الدين ،**الجزائر و منطلقات و آفاق ، مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.

- صديق احمد ،**إتحاد المغرب العربي في العالم العربي** المغرب ،افريقيا الشرق ،ط2 ،1991.

- عارف دليلة ، **التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية: اتجاهاته و تناقضاته**،لبنان: دار الطليعة .

- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل**، مجموعة النيل العربية،مصر :القاهرة،ط1، 2003.
- عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع**، الجزائر: دار طليلة، 2010
- عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ، (ب.ب.ن) ، دار إبن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2011 .
- العفاس عمر ابراهيم ،**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ليبيا ،دار الكتب الوطنية ، 2008.
- العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 .
- غربي محمد ، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة**، الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2014.
- فاخوري مصطفى ، **الأقطار و البلدان ، موسوعة جغرافية و تاريخية و اقتصادية لدول العالم كافة** ، ط2، بيروت ، دار المعرفة ، 2007.
- الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي ، نداء المستقبل**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3، 2005.
- مانع جمال عبد الناصر ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004
- مرفعت أسعد عطا الله و السروجي محمد محمود ، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904)** ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ,
- نوفل احمد سعيد ، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات** ، الأردن : جامعة اليرموك

الأطروحات والمذكرات

- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،2010-2011.
- آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم الإقتصادية، 2006-2007.
- يحي سعاد،**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة عن اصدار عملية خليجية موحدة**، مذكرة ماجستير،بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012-2013.

بلقاسمي رقية ، **التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، بسكرة:جامعة محمد خيضر ، 2011

رابح فضيلة، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995_1996

المواقع الالكترونية

Abis Sébastien, **Entre Unité et diversité** :- **la Méditerranée Plurielle** .WWW .Fmes.org.

- **البحر الأبيض المتوسط** ، **قمة الحضارة** ، نقلا عن موقع الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

البحر الابيض المتوسط ، تاريخ الإطلاع: 16/06/2016. على الرابط: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/d/d5/Carte_Mediterranee_02.jpg/1280px-Carte_Mediterranee_02.jpg https-

البحر الأبيض المتوسط، تاريخ الإطلاع 2016/06/16على الرابط: http://ency.kacemb.com/

البحر الأبيض المتوسط، تاريخ الإطلاع: 2016/06/04. على الرابط: http://www.marefa.org/index.php/

زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟ ،! جريدة الكترونية كويتية: http://WWW.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47

محفوظ بورابة، **الجغرافيا السياسية** ، ، على الرابط: https://www.google.co.ma/search?q=

عبد الرحمان ابراهيم الصنيع، كتب الشرق الأوسط، **السوق العربية المشتركة: الخلفية النظرية...العقبات التي تواجهها...وآفاق المستقبل**، على الموقع الالكتروني: archive .aawsat.com

المعاجم والموسوعات

عبد الرحيم العزيزي هاني ، **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسية** ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2005.

عبد الفاتح اسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية** (ب.ب.ن) : العربي للنشر و التوزيع ، 2008.

الموسوعة السياسية، **السوق العربية المشتركة.**

الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية**،لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ج1 .

المجلات والندوات العلمية

الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي والواقع و الآفاق**،جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد،5،

حبيب مطانيوس ، بعض مسائل الاقتصاد السياسي: العولمة وتداعياتها في الوطن العربي، دمشق: دار الرضا للنشر والتوزيع،1999، مجلد،11.

رحماني موسى ، **التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، سطيف،ماي،2004 .

زرقون الحاج اسماعيل ، **المغرب العربي و الصراع الدولي** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد : 9 ، 2010

محمد شكري،**تجربة التكامل الإقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي** ،المؤتمر المصرفي العربي السنوي : رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، قطر:الدوحة، ، نوفمبر 2007.

السماك محمد أزهر سعيد ، **الوزن الجيوبولتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله** ، المستقبل العربي ، السنة 15 ، العدد: 162 ، أوت 1992.

علاوي محمد لحسن ، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية : شراكة اقتصادية حقيقة .....أم شراكة و إرادات** ، العدد: 16،2012.

المرسي السيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**، محاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة ،طرابلس:جامعة بيروت العربية، 2002/3/22.

المزروعي محمد بن عبيد ، **انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002**–2010 ،تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التكامل النقدي ،الأمانة العامة، الرياض ، 2010,

حميد الجملي، أزمة السوق العربية المشتركة،مجلة الفكر العربي،2013، مجلد،28،العدد،256.

2- الكتب باللغة الأجنبية

Abdenoor Benantar , «**The Role of the USA in the Mediterranean , What Role Does the USA play in the Mediterranean ?** », Med 2009 ,P.40 –

Maurice Flory et autres ,**introduction à l'Afrique du nord contemporaine** – , Aix–en–Provence ,institut de recherche et d 'étude sur le monde arabe et musulman , 1975 ,p p, 20–23.

Yves Lacoste, Géopolitique **de la Méditerranée** ,Paris : Armand colin , – 2009.P.17